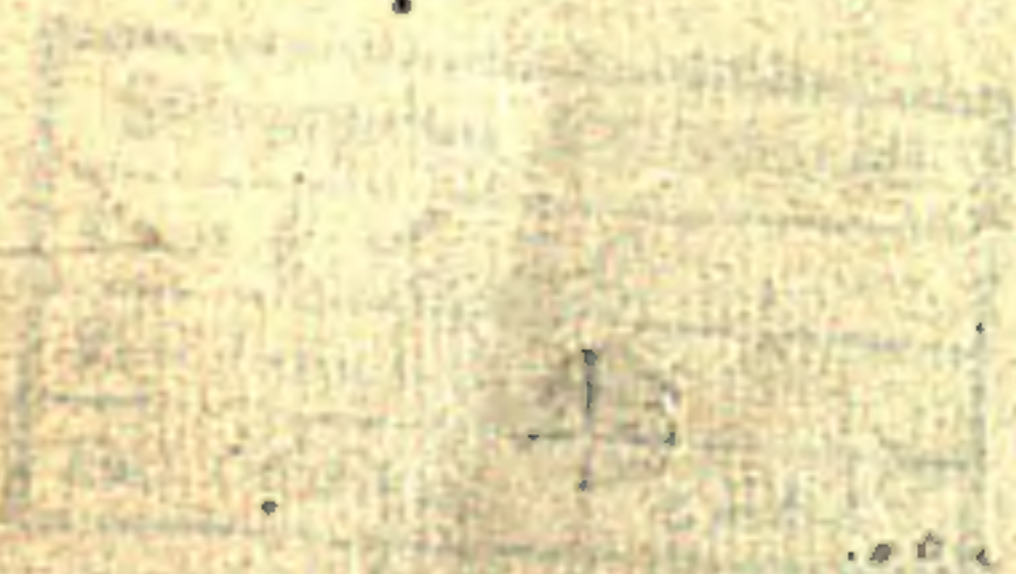


7

10/10  
0-





# شرح تفسیر لکھنوی

اور ۱۰۰  
۰۰



۱۰۰

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısm	Laleli
Yıl	1910
Eski kayıt no.	2662



سبب ان نعلم ان بديهي ان يكون النفس الحيوانية حادثة  
 بالتصور والتخييل والقياس وتترتب على ان يحيط بالحدود والنهايات وتفكر في ان  
 بالكميات والكيفيات الطول الموجودات بآيات وجوب وجوده وان غرق الخدوات في بحار  
 اتصال وجوده وادب انما بالآيات بالحق حكيم وواجدا جناسا مخلوقات بياض  
 قدرته ويزن فنوب بنادوم تصور المحقق تصديق صفاته وبن احكام الهية  
 وبحرته في القضايا وجها ناهي عن اجناس آيات الصلوات على مقدسات موفقت  
 وسلم انما في زكيات الشكيات على سبيل او ضاعك لطيف بنات موفقت وخصه من  
 بينهم من هو الالى من المقدسة محمد الزيد الرحمة والمكرم الكاشف العلوم بالانوار ان رحمة  
 المومنين الالى درجات التصديق بالحق الواضحة وعلى الاله والصلوات على النبيين المصطفىين بكل  
 ودونه العبادات المنكرين في الحكم فلهذا تصدق عند الاشارات **وبعد** بقول المنكر  
 الى ان في البسطة من يوفق المومنين براه الله الى الطريق فديهم وجعل فروج  
 اعماله في الميزان بسببه ان علم المنطق بالعلوم منبها واحسنها شأنا في شفا على الافهام  
 ونجاة على الامام وانشأت الى كنوز التحقيق وتبينات على موزان التدقيق وكشف لكوار  
 وبيان لشكوك الافكار ومطالع الانوار والعلوم الاسرار ونبأ حيث كاشف عن الحقائق  
 ونفا صديقا مومنا لادق في وان لمع بالانوار والاعتبار ويزان الالى والافكار ففقت  
 او ان شأنا الى استقراء من لا يوفق عن عمرى الى استفاضة فيضها في سلمه وكما  
 كانت الرسالة المنسية لكونه العرفية والتحرر الفهامة بجم الملة والدين الكما اسكنه الله تعالى  
 في جنة مطقة الخلق على الكتب المصنفة منه واسنى الزبر المحررة فينه قانها مشتملة  
 على عز المساء ومجوبة على دراسته ومع صفوحها قد اودع فيها كرم الفوائد ومع  
 قدر عظمها قد نظم فيها فرائد القواعد ولكن ان سر ارجح يقها في جليل الاعتقاد

الاختصار والبارد فاقها في سائر الاختصار وقد توصل من الخصال المتوضحة عاقدتها  
 وكتبوا الشرح والتمثيل لتتبع فوائدها فكم كانت منبها للمخاضة والى كمالهم  
 على المناقضة آردت ان الكتب لها شجرا يربط الجذات ويكشف الاسرار وتزيل الاسرار  
 وتبين الابكار فتشعر الى شجرها بحيث يكون نوال الطبع وسحر النور والاسرار  
 في جمل الكسبيات شجرا لا طول لا ميل لا ملا ولا تقصير فيخل خلا لا ثم التوقع من جمل الانصاف  
 طوبى لمن جاهد الحكيم عقله لا يبادر بكار ما يقع سمعه ما يخالف طبعه من علة الحق النظر  
 ويجازي الاعتصاف ثم يسلك مسلك الامكار والاعراف مع اني مفر الى السبيل في دغطة  
 الفطرة فيشأني وجوب في كل حال في انما السبيل بالمقصود متوكلا على المعين فاقول من القضايا  
 التي تشبهها الفطرة السليمة ان العاقل المتقسط من انظارها هو فيه من كونه مستوقا في نعم  
 جليسة ساقطة ظاهرة وباطنة وجد لا حال في نفس كركا بدعوة الى تجرد نواها ليكون  
 سكر الالهيا بربطه بعباده وحب من يدوانه اذا تجرد له قوة اخرى مستند بها والنقت  
 اليها قوتى لك المكر منه واداه الى كان سكونه عليه فمن غم نراهم اذا وفقوا التصفيف  
 افتحو ابصارهم بربطه بعباده واداه الى كان سكونه عليه فمن غم نراهم اذا وفقوا التصفيف  
 التوفيق بوسا رة قد يتوابعها بسنة على ان من في الشريعة في كتبهم وجب عليه  
 ان يقتدى بهم في ذلك المصير في المنهج القويم وقال **سبح الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذي  
 بالجبل على جهة التوقير والتجمل وهو بالبر وجهه والشكر على النعمة خاصة لكن موده نعم  
 الالى وجهه والجنان والاركان فيبها علمهم وخصوص من وجهه لان الحمد قد يترتب على الفضل  
 والشكر يخص بالفضل والحقائق ما بينهما ان الحمد ليس عبارة عن قول العاقل الحمد لله بل هو فضل  
 يشعرونه من سبب كونه منعموا وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد بالصفاء  
 بصفات الكمال والجدال وفعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه وفعل الجوارح وهو الاتيان  
 بفعل الاله على ذلك والشكر كذلك ليس قول العاقل الشكر لله بل هو فضل جميع ما انعم  
 الله عليه من السمع والبصر وغيرها الى خلق واعطاه للاجل كرمه وفوق النظر المطالعة مستوعبة  
 والسبح الى معنى ما ينبغي عن رضائه والاجتناب عن منيائه وتكلم بالكون الحمد اعني الشكر  
 مطلقا لعموم النعمة الواصلة الى الجسد وغيره واخصا لخاص الشكر بما يصل الى الشكر كمالا  
 حقيقة تطلب التحسين في شرح المطالع الذي ابدع نظام الوجود الابداعي في النعمة الحرة

من جهة محض

الله تعالى

وهذا ما جليته في الجليل في  
 فوضعه في كتابه في  
 في كتابه في كتابه في  
 في كتابه في كتابه في



عالمی عین رغابتها محرکات الاجرام ہی جمع جرم یعنی جسم کنش است

في نظم الادب والعلوم  
الغفر الله له ولوالديه  
مروءة قاضيا  
ميدان

[illegible]

وإلى بعض من جواردي  
على المادة



الذي هو العرش والقاضي هو الجليل وقيل الذي اسفل والقاضي العالي والفتح اي  
 يخرج بوقت المطيع والقاضي يعني من عشاء وهو راجع الى من في قوله اشار الى من  
 سعد المولى الى السيد والناظر في الفقر على احدها تصور الصدر الصائب  
 حصل اطلاعا على الوزير لكونه صدر اسرار واولهم ولا يهاب السلاطنة العالم  
 الفاضل المقبل من الاقبال هو توجبه السعادة المتكتم المحجب من الحب وهو باعده  
 الا ان من مفاخر ابائه وقبيل حبه وبنه وقيل ما له قال ان كنت المحجب  
 والكرم يكونان بدون الاباء والشرف والمجد لا يكونان الا بالان بالكرام في مختار  
 الصحيح النسب واما لقب المفاتيح فسر الدولة بالفتح والضم لغتان و  
 ويقال الدولة بالضم في الحال وبالفتح في الحرب ويقال بالضم اسم الشيء الذي  
 يتداول حبه وبالفتح الفعل وفتح الدولة اسم لما يتداول من الناس  
 يكون مرة لهذا مرة لذلك والدين ما ورد به في الشعر من الغيبة ويطبق على  
 الطاعة والعجوبة والجزاء والحساب بهاء الاسلام والمسلمين ملك الصدور و  
 والافاضل قدوة بكسر القاف الاسوة وقد يفتح الكا بروا الاما في جمع امثلة  
 من مثل الرجل مثل اذا صار فاضلا فطلب الاعلى في الكفاية فطلب القوم سيدهم  
 الذي يدور عليه امرهم فطلب المعالي جميع مملكة فيفتح الميم وسكون العين في الرفع  
 والشرف محمد بن المولى الصدر المعظم والصاحب الاعظم دستور الافاق  
 هو نظم الدال فارسي معرب معناه في الاصل قد فرز الذي جميع فيه قوانين  
 الملك وضوابطه وفي مفاخر العلوم الدستور نسخة للجماعة المنقولة  
 من السواد ثم سمي بالوزير الكبير الذي يرجع الى ما يرسى في احوال الناس لكونه صاحب  
 هذا الامر ومنه فافقه وفي التامى الوزير دستور الافاق هو النواحي الصفا  
 اسم وزير سليمان عليه الصلوة والسلام ثم اطلق على وزير الرمان ملك الوزراء  
 الشرق والغرب سمي جميع الوزراء وهو المواريث المعاون صاحب ديوان  
 المحاكم اي دفترها واصل وقوان لانه يجمع على واين فغرض من احدي الواو  
 يا بهاء الدولة والدين على الاسلام والمسلمين العلاء بالفتح والمدا الرفع  
 والشرف فطلب الملوك والسلاطين محمد ادم الله الملك العالم بقل اداها

يعني من طاعة م

منه في قوله  
 منه في قوله

٢

ادامها الله لان نفس الانسان ابدية فلا حاجة الى دعا وادامها وانما الخ  
 الى الدعاء هو الدوام في الصورة الغفيرة المستوعبة للظلم ومما عطف جلالها  
 اي زاد عظمتها بالدم مع حداسة سنة فاز بالسعادات ابدية اي البانية  
 الى الابد وهي العلوم الحقيقية والكرامات وهي الاطلاق المحيطة السردية الدائمة  
 واحتضن الفضائل بحسب والحضائل المحيطة من البنا كالبنا في قوله كما يختص  
 برحمته من شأ وقولهم واحتضن المنسوب بوافي قوله عطف بحسب كتاب في الله  
 في المنطق متعلق بقوله ان يعني الى بتقديم كتاب او انه بوجه جامع لقوله  
 حاو الامور وضوابطها عدة والضابطه والاصل يرادف القانون وحسب  
 تفسيره وقيل الامور هي الدلائل والقواعد هي المسائل في فبادرت اي  
 اذا كان الامر كذلك اسرعت الى مقتضى شأ رت وهو التزام التحرير و  
 وشملت في شئ كناية بغيره ان لا اخل بشئ اي ان لا اتركه بغيره  
 مع زيادات تروية ونجات لطيفة هي جمع نكت من نكت في الارض اذ اقر  
 في ردها باصبع او نحوها والمراد بها الدقة التي لا تسعج بدق النظر من عند  
 عيون لا من احد من الخلق بل بالحق المطابق للواقع الخارج في الحقيقة الذي لا  
 ياتيه الباطل من عين بديه اي قضاة ولا من خلفه قبل الحق خريف الباطل فوصفه  
 بذلك لحد الاقرب من قبل المراد بالحق ما يستلزم بالبرهان الصحيح صورة واما  
 ولا يترتب عليه خلاف ذلك ان تقول المراد بالباطل السؤال في ايمان الباطل  
 من بين بديه ان ادة الى النقص التفسير من خلفه الى النقص الاجالي والمعارضة  
 وبمبته بالرسالة السنية في القواعد المصنوعة سبها الى لقيه لا شهاد  
 به وانما كان من ادب المنطقين في الشب وافي وانما نصا يفهم الى اجرائها اجالا  
 يكون الشارح فيها على بصيرة قال رتبته على مقدمه وثلاث محالات وجائته  
 اي رتبته مقصود الكتاب لان الخطبة جزء من اجزائه مع انها ليست بواحدة  
 في شئ والناظر ان فيه حكما يتحقق على الترتيب باعتبار معنى الاستعمال  
 بناء على انه لا يوجد بها بحسب الظاهر ومنهم من قال يجوز ان يتعدى بها بناء على ان  
 معنى ترتيب الكتاب جعل اجزائه مرتبة وهذا يتصور على وجود حقيقة فبعد

دائما والباء

منه في قوله  
 منه في قوله



الى الوجه المعبر الواقع هو **عليه** **فان** **فيل** هذه الامور نفس الكتاب لانها جميع  
اجزاء المقصودة وجميع اجزاء الشيء نفس ذلك الشيء فيدرم السج والمرتبة  
والمرتبة **عليه** **حسب** بان المرتبة عليه هو الامور المذكورة فقط بدون الهيئة  
الاجتماعية والمرتبة هو الامور المذكورة مع الهيئة الاجتماعية فلا يلزم الاتحاد ولو  
سلم انها نفس الكتاب لكن المغايرة ثابتة بينهما باعتبار لانه مرتبة باعتبار ان هذه  
الامور كلية مجدية ومرتبة عليه باعتبار انها اجزاء مفصلة وانما ترتب عليها لان يجب  
ان يعلم في الكتاب باما ان يكون مقصودا في هذا الفن او لا الكتاب المقدمة والاول اما  
ان يكون البحث فيه عن المفردات او عن المركبات الاول المقالة الاولى والثاني اما ان يكون  
البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات او عن المركبات المقصودة بالذات  
الاول المقالة الثانية والثاني اما ان يكون البحث فيه من حيث الصورة او من  
حيث المادة الاول المقالة الثالثة والثاني اما ان يكون البحث فيه من حيث الصورة او من  
التوقيف وهو جعل الدقائق في عمل عبارة وانما لما يجب ورضاه وفيه من المذير بوجه  
للتقدير من حيث هو العقل الى الادراك ومرتبة النفس فهو كل ما هو متعلق بحد وجوده  
المفروض للحد والعدل وهو التوسط بين الافراط والتفريط انه خير مطلق **والثاني**  
وهي عين في تحصيل الفهم الجاهل لزيادة البصيرة في طلبه لزيد بغيره وهذا هو ما قال  
قطب المحققين من انهما ما يتوقف عليه شروع في العلم اذ يرتب عليه انه اصدق الا  
على تصور العلم بوجه ما والتصديق بغيره فائدة ما من انهم يريدون انهما التصديق بوجه  
المؤمنين بل لاشارة الى مسائل اجالا وبيان واصو ووجه التسمية باسمه بغيره  
ومرتبة من العلوم بحسب عموم الموضع وخصه بغيره فبما بحثنا في البحث الاول في بيان  
ما بينه المنطق بمعنى فائدة تصور به يحصل المعرفة الاجالية بجميع المسائل مما تارة  
عن غيرنا وبيان الحاجة اليه اي بيان ان الناس في اي شيء يحتاجون الى المنطق  
وما هو التصديق بغيره وانما قدم بيان الحاجة اليه في الذكر لان الاتهام ببيانها  
الكثرة لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بالتصوره كمن كان بيان الحاجة ببيان  
الى بيان الحاجة بدو الحس في بيان الحاجة في الشيء واوردها في بحث واحد لا يتحقق  
المذكور والاولى اصل شروع في العلم يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بغيره ما

فان تصديق العلم بوجه ما والتصديق بغيره فائدة ما من انهم يريدون انهما التصديق بوجه  
المؤمنين بل لاشارة الى مسائل اجالا وبيان واصو ووجه التسمية باسمه بغيره  
ومرتبة من العلوم بحسب عموم الموضع وخصه بغيره فبما بحثنا في البحث الاول في بيان  
ما بينه المنطق بمعنى فائدة تصور به يحصل المعرفة الاجالية بجميع المسائل مما تارة  
عن غيرنا وبيان الحاجة اليه اي بيان ان الناس في اي شيء يحتاجون الى المنطق  
وما هو التصديق بغيره وانما قدم بيان الحاجة اليه في الذكر لان الاتهام ببيانها  
الكثرة لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بالتصوره كمن كان بيان الحاجة ببيان  
الى بيان الحاجة بدو الحس في بيان الحاجة في الشيء واوردها في بحث واحد لا يتحقق  
المذكور والاولى اصل شروع في العلم يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بغيره ما

٢

بفائدة ما ولما كان بيان الحاجة الى التصديق مبنيا على قسمة العلم الى التصور  
والتصديق صدر البحث بنفسه اليها فقال **فان** **فيل** اما تصور فقط اي ادراك  
الحكم بوجه او ادراك مجرد لا يعتبر حكمه او غيره فاعلى الاول قوله فقط للتقيد وعلى  
الثاني لبيان الاطلاق قال قطب المحققين انما عدل الى المصير من التقسيم المذكور وهو  
ان العلم اما تصور او تصديق او واد اعراض عليه من وجهين الاول ان التقيد  
وان كان عبارة عن التصور مع الحكم يكون قسم الشيء قسمين وان كان عبارة  
عن الحكم يكون قسم الشيء قسمين لانه جعل التصديق قسمين العلم الذي هو تصور  
التصور وانما ان التصور ان كان عبارة عن تصور الذات فمطلقا لزم انقسام  
الشيء الى نفس والغير لان التصور الذي هو العلم بغيره وان كان عبارة عن  
التصور الذي هو العلم بغيره لزم انقسامه الى اعتباره في التصديق ضرورة امتناع  
الحكم وعدمه في التصديق وكلها لا بد منها لعل المصير اما الاول فلانه انما جعل  
التصديق قسمين للتصور الساج وقسم التصور مطلقا واما الثاني فلان التصور مطلقا  
بالاشارة الى اعتبار عدم حكمه وهو التصور الساج وعلى التصور الذي مطلقا  
والمعتبر في التصديق هو الثاني لا الاول كما سئل ان التصور اما ان يعتبر بغيره  
وهو التصديق او بغيره لا شيء وهو التصور الساج او لا شيء طاشي وهو مطلق العلم  
التصور فالمتوقف في التصديق هو التصور لا شيء طاشي والمقابل للتصديق هو التصور  
بغيره لا شيء طاشي كما ان اعراض عليه تحقيق الشرف في التصديق هو  
التصور المحكوم عليه وبه التسمية الحليته وكل واحد من هذه التصورات الثالث  
تصور خاص مستفاد من القول الساج اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصور  
ساجا مقابل للتصديق ومنه راجحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق  
التصور الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال في حاله وارجح انما هو المراد  
بالتصور المطلق والتصور لا شيء طاشي الذي اعتبر في التصديق هو افراد التصور الساج  
حال كونها معرفة لا شيء طاشي اي من غير كون تلك الافراد مأخوذة مع الحكم وعدم  
الحكم لا مفهوم التصور المطلق لان هذه الاشعارات الثالث كما تجري في المعنويات  
الحليته تجري كما فيها يصدق عليه تلك المعنويات وبان تصور المحكوم عليه وبه التسمية

الحليته

٥  
ان المنطق على وجهه يشوبه انقسام  
الى الموصول الى التصور الموصول  
وهو علم الحكم بغيره  
العلم الاول القطب  
والتصديق الثاني لعل العلم الساجاني



من قول القائل تصور  
عنه تصور

يجوز ان يكون مترا لا محل استزاهما للتصور المطلق المعرف  
ولا يشك ان كل من المتصورين لا يتغير ما ذكره وهو ان التصور المطلق المذكور  
في تصور فخطا على آخره قطب المحقق او التصور فقط على هو مختار  
العلم النفساني او العلم **لا يقال** اذا كان الضمير عائدا الى العلم لا معنى لتوسط  
تعريف العلم من سبيل ينبغي ان يقدم عليها **لا نقول** فائدة التوسط  
بما هو الاشارة الى ان مرتبة ذكر التعريف انما هو قبل مرتبة التقسيم  
لكن كون التقسيم عدة في هذا المقام يستدعي التبداء به حصول صورة  
منه في العقل وقيل ان هذا القول الاول ينبغي ان يكون التصور كلها كدلت او خبرية  
ما دونه او غير ما دونه لا ترشح في العقل ويدركها العقل الضياع الاختلاف  
المذكور انما يتصور اذا قيل ان هذا هو ما لا يشك بوجوده بوجود  
ظلي غير محسوس كما ذهب اليه المحققون اما اذا قيل ان هذا هو ما لا يشك بوجودها  
كما ذهب اليه غيرهم فلا وفي هذا التوقف من حيث الاول ان يقال الصورة التي هي  
منه عند الذات المجردة او تصور محسوس هو تصور مجموع وعلم به  
والنسبة الحكيمة او الحكيمة لا يتصور دون واحد من هذا التوقف على ان الحكم  
استنادا امر الى شئ الى كذا في العلاقة النفسية زاني في هذا معنى على ان الحكم  
فعل عند التصور فيكون قوله اجابا او سببا لا يترشح عن الفهم في مركب التصدي  
والاشارة في اطراف الشبهة وقد يفسر بذكر ان نسبة امر الى امر فانه  
في النسبة هو ثبوت شئ الى او عند ما ومنافاة اياه والامر الاول المنسوب  
والامر المنسوب اليه قوله اجابا او سببا بتقدير اجابا كان ذلك الاستناد  
او سببا تفصيل لذلك الاستناد اذا الاستناد وخصم في ذلك النسبة على  
وجه خاص هو ان يدرك وقومها اولها وقومها وفيه التفصيل على اسمي  
قسمين الحكيمة فانهما سببا اجابا او سببا وبالعالم مجموع المركب من النسبة والحكم  
الذي هو تصديق او هنا بخلاف الاول ان قوله او تصور محسوس حكم لا يطبق على  
التصديق لا على نفي الحكم ولا على نفي الامام لانه ان كان نفس الحكم كما  
هو رأي الحكم لا يصدق عليه انه تصور محسوس وان كان هو مجموع المركب من التصور

مرتبة في العقل والاشارة  
على ان محركات المادية

الى اخره

الاجابة على النسبة  
في المقام

من قول القائل تصور  
عنه تصور

من التصورات الثابتة والحكم فكذلك لا يصدق عليه المذكور لان الحكم لا يكون  
سببا عليه فلا يكون مع التمسك في ان التصديق انما نفس الحكم والمركب كاياما  
لا يتدرج تحت العلم اما اذا كان الحكم فلهذا عبارة عن اجماع النسبة وهو  
من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيفية والافعال واما  
اذا كان مجموع المركب فلا يكون الحكم سببا والمركب من العلم وما ليس بعلم  
لا يكون علما **واجاب** عن الاول انه منطبق على مذهب الامام ولما كان الحكم جزءا  
اخر التصديق فانه حصول الحكم يحصل التصديق فيكون تصور محسوس  
زمانية وتقدم الحكم على الذات لانها في المنة الزمانية وكان الفرق في ان التصديق  
هو الحكم فقط او مجموع المركب انما نشأ من هذا المقام **وعلى** ان الحكم والاشارة  
والاشارة والاشارة السبب كلها عبارة واقفا والاشارة التحقيق انما يفسر  
بها ان وفعل عن افعال قبول النسبة وهو ادراك النسبة واقفا او بغير  
بواقفة فهو من مقولة الكيفية وكيفية لا وقد ثبت في الحكمة ان لا فكا لم يست  
اسبابا موجدة لتنتج من مصادرات لنفس قبول تصور ما يعطيت  
عن مذهب التصور ولولا ان الحكم صورة ادراكك لما كان ذلك وليس الحكم  
الحكم كل واحد من كل منهما اي من كل واحد من التصديق والتصديق بربها  
اراد به هنا الضروري وهو ما لا يحتاج في حصوله الى نظر كصورة الوجود  
وكما التصديق بان الحكم اعظم من الجزء وقد يطلق البديهي على المقدمات الاولى  
والتي يكون تصور اطرافها كانه في حيزه الذهن بالضرورة منها وهو  
بهذا المعنى يخص التصديقات بالعلمي الاول غيرها وبغيرها من التصورات  
والاجابة عن الثاني انما كان شئ في نفسه لا يتوقف على نظر ولا على ادراك  
لانها بالضرورة ان شئ لا يشك ما لا خوف ولا نظرا وهو ما يحتاج في حصوله  
الى نظر كصورة حقيقة الروح والمثل كالتصديق بحجرات العالم الى ليس كل  
واحد من كل من التصورات التصديق نظريا والادراك او تسلسل ولو صح لانه  
لو كان كل واحد من كل واحد منهما نظريا لم يقد على التمسك بشئ منهما وضاد  
الناسي يدل على فساده المقدم بان لا ضرورة ان التمسك النظري انما يكون

من قول القائل تصور  
عنه تصور



بعضه من الاشياء والاشياء من بعضه فان كانت الاشياء من بعضه  
 الدور وان ذهبت الى غير النهاية كبريم الترتيب والاشياء من بعضه  
 على الاشياء اما الدور فلانه يفضي الى توقف المط على نفسه وحصوله قبل حصوله  
 واما الترتيب فتوقف حصوله على استحضار ما لا نهاية له وان كان **فان** على  
 تقدير كون الكل من كل منهما نظرا يكون فكل لو كان الكل نظرا بالمرز الدور الترتيب  
 والقضايا الذي ذكرتم في بيانه نظرية فلا يمكن ان يكون الاستدلال بهلوا الاخر الدور  
 او الترتيب **حسب** بان هذه الامور معلومة لنا بكمية في ذلك فتم الاستدلال بها  
 قطعيا واما انها نظرية على ذلك التقدير فلا يصح ان يكون مطلوبنا بل البعض من  
 كل منهما بهي البعض الآخر نظري نتيجة لما سبق الا انه ذكر على السبيل البديهي  
 حيث حكمنا اداة التفرع وصدره بحرف الاشارة الى ان المقصود  
 من الدليل هو المدلول المستدل اذ المبلغ ذكر النتيجة ترقى في البيان **وقيل** يمكن  
 ان يحل كونه بل الاشارة الى الاستدلال الى دعوى بعض كل منهما اشارة الى الدور  
 غنى عن البيان لان كل احد يعرف بالوجدان والدليل مما يجب الاقرب عن  
 لظهور محال في النقصان ولما كانت التصورات والتصورات امور موجودة  
 ولم يكن من البديهي النظرى واسطة لم يجز ان يقال جاز ان لا يكون شيء من  
 التصورات بديهيا ولا نظريا فان النظرى بمعناه البديهي وجاز ان لا يكون له  
 من التصديق بديهيا ولا لا بديهيا كبريم المعلوم فانه ليس بديهيا ولا لا كاتبا يحصل  
 ذلك البعض النظرى بالفكر وانما قال يحصل بالفكر ولم يقل يحصل منه بالفكر  
 تبينها على انه لا يجب ان يحصل من البديهي بل يجب ان يحصل من العلم بالاشياء  
 نظريا او بديهيا انما الواجب الانتباه اليه وهو ان الفكر ترتيب امور اراد  
 بالامور فوق الواحد وكذلك كل شيء في الترتيبات في هذا الفن اقرب  
 في العرف حصل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها الواحد ويكون لبعضها  
 نسبة الى البعض بالتقدم والافتراس فيكون بحيث يصح ان يقال في مقدم  
 على ذلك ما فرغ عنه واخره به عن كل ترتيب اذ وانه لا يربس ترتيب  
 بل ذكر الحكم القصار في ترتيب الظاهر من كلام بعضهم ان الترتيب هو

المحل

بعضه من الاشياء والاشياء من بعضه

هو النسبة بين الاشياء والاشياء من بعضه وان لم يقدر على فهم المقدم والمؤخر  
 والقيد الاخر غير معتبر في ان بعض التركيب يختلف في ان الترتيب بالمؤخر بل  
 يصح ان لا يخرج من ذلك الاول بقول يحصل امر او ترتيب امور معلومة الى جعل صورها  
 عند العقل فهو المظنون انما هو الى الوصول الذي هو الى الجوانب لوجه الذي يطلب  
 بالفكر تحصيله وان كان يكون معلوما بوجه اخر فيمكن طلبه لا اختيار وهذا الترتيب  
 باعتبار العقل الرابع المادية والصورية والفعلية والفعلية والاشياء بالترتيب  
 بالعلم ان جعل العقل نفسه معرفة فانه لا يصح ضرورة صحة في العرف على  
 المكون والعقل لا يصدق عليه بل المراد ان يحصل المعرفة بمحركات على العرف باعتبار  
 العقل فكل من الترتيب للتركيب باعتبار وجوده لان التركيب لا يتصور له  
 العقل المادية والصورية وغيره فوجوده لا يتصور له العقل الفاعل في نفسه فكل من الترتيب  
 رسميا لان المحركات على الشيء باعتبار العقل محركات باعتبار الامور حيث علمت  
 والمحركات التي تكون باعتبار الامور المحركة لا تكون ذاتية فكل من الترتيب  
 رسميا وقوله ترتيب امور معلومة خاصة للفكر مأخوذة من العلم المادية والصورية  
 والاعلمية وحدة منها وهي المادية مذكورة بالمطالع والافتراس بالترتيب وقوله انما هو  
 خاصة مأخوذة من العلم الفاعلية وذلك الترتيب ليس له بديهيا كما قيل للنفسي لا ينبغي  
 لما قصته بعض العقلاء في بعض افكاره المتكررة تبادي فكره الى التصديق بحدوث  
 العلم والحكمة التصديق بقدمه بل ان العلم الواحد بيا قصه نفسه وقت في بيانه  
 بالترتيب لان تفاعل الفكر مع وحدة الاستعداد دل على وقوع الخط في الفكر من جهة  
 مع تعدد الاستعداد قطعيا واذا لم يكن ذلك الترتيب هو اباد انما كانت الحاجة  
 اي حاجة الذين يستفيدون العلم بالنظر الى قانون هو لفظ سري روي انه اسم  
 لسطر معتقده في الاصطلاح مرادف لاصول القاعدة فهو كل منطبق على ترتيبه  
 عند توقف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية يصح ان يكون كبرى اصوله  
 الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل لاحقا في ان المنطق كونه  
 لا تطابقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه وانما قال قانون مع ان المنطق  
 قوانين متعددة اشارة الى ان الترتيب من حيث انه خبر من القوانين وعلم

اذا

بعضه من الاشياء والاشياء من بعضه



من العلوم والصوره وحدانية بغيره معرفة طرق الكتاب النظريات  
 التصورية والتصورية من الفروقات بعين الاحاطة بالهوية والفساد  
 من الفكر الواقع فيها في تلك الطرق وقيل ما من قانون الاوتيق معرفة  
 الكتاب النظري من الفروقات فيحتاج الى نظرية لذلك فثبت بحسب الحاجة  
 الى القانون المفيد لتلك مسائل الحاجة الى المنطق والمراد بالطرق المعطاة  
 التصورية والتصورية من حيث انها مبادى وافادة المنطق معرفة بعبارة  
 عن اعادة من كتبها فقط وبالفكر الترتيب فانه لا يقع في الطرق وذلك  
 القانون هو المنطق قد اشار الى اسم المنطق باجراء المرسوم على الرسم على  
 ما هو الشايع في مقام التعريف لان سبق الكلام سابق الى ذلك قال العلامة  
 القضاة في سمي ذلك لان المنطق يطلق على ادراك الحكيمة وعلى صدارة الكتب  
 هي القوة العاقلة وعلى مظهره تلك هو المنطق والتكلم وبهذا القانون يعطى احاطة  
 في الاول كمالا لكما واقدار على الترتيب في رسمه بانه الله وبها الواسطة  
 بين الفاعل والمفعول في حصول اثره اليه فانونية اي منسوجة الى القانون  
 يعني ان المنطق الله لقوة العاقلة في حصول اثرها الى المطالب النظرية وهو  
 الكتاب في قانونية لان قواعد احكام كبرى تعصم رعايتها الذين عن الخطأ  
 في التفكير في اشارة الى ان المنطق في نفس نفسه يحاصم اكثر مما يقع  
 الخطأ بواسطة عدم الرعاية واحترز بالقانونية عن الالاب انجزيته  
 لارباب الصنائع ويقوله عن الخطأ في الفكر عما تعصم عن الخطأ في غير  
 الفكر كالعلوم الحسية العاصمة عن الخطأ في اللفظ وانما كان هذا التعريف  
 رسمه لكونه تعريفا خارجا لان غاية الشيء وكونه الله لا شئ خارج عن ذاته  
 قيل من لطف هذا التعريف انه يشير فيه الى ان المرسوم على العلوم الالهية  
 فانهم قسموا العلم الى يقصد به حصول غيره وغيره الى يقصد به حصول  
 نفسه وبه يقطن ان المنطق علم كما هو المشهور وان اختلف فيه وفي  
 اطلاق الخطأ في الفكر دون يقب الفكر بفكر في العلوم تنسبه على ان الالهية  
 لا تختص العلوم وان صنع الالهيات وان نسبة فيه الى ان انما غاية هي

ثم ان في سمي المنطق  
 في تعريفه على انه علم  
 في تعريفه على انه علم  
 في تعريفه على انه علم

فقد اشار الى المنطق

٢

8  
 هي الحصة وفاعلا اذا لم يسلم انه على لا يكون له غاية ومادة او القوانين مواد المنطق  
 ونسب ترك الاشارة الى الصورة على العلم من الامور الاعتبارية التي لا صورة لها  
 وليس كذلك بديها قيل في الاشارة الى ان المنطق ليس ما يستغنى عنه ومنه ولا عما يتبع  
 تحصيله ومنه وقد ثبت الاحتياج اليه فيجب تدوينه وبهذا هو المناسب  
 لعبارة المقصود في كنه المنطق المحض راو المعارضة ههنا قد قرر وبما هو  
 منها ان يقال لو افترق في الكتاب النظريات الى المنطق لزم الى ان المنطق ليس  
 بديها والا لاستغنى عن غيره والى بطرقه افترقا القوانين المذكورة الى التعريفين  
 ان يكون نظريا والتقدير ان الكتاب النظري يحتاج الى المنطق وحاج المنطق الى القانون  
 اخر ونقل الكلام اليه حتى يرمم الدور والتس **ومنها** ان يقال المنطق بديها في كل بديهي  
 لاحاجة الى تعلمه فالمنطق لاحاجة الى تعلمه **اما** الصوري فانه لو لم يكن بديها لكان نظريا  
 ولو كان نظريا لزم الدور والتس **ومنها** ان يقال المنطق كسبي في كل كسبي لاحتياج اليه  
 في الكتب النظريات فالمنطق لاحتياج اليه في الكتاب **اما** الصوري فانه لو لم يكن  
 كسبيا لكان بديها لعدم الواسطة بينهما وهو بطر والا لاستغنى عن غيره **اما** البرهاني  
 فانه لاحتياج اليه كونه كسبيا لزم الدور والتس في الكتاب النظريات لاحتاجة  
 الى المنطق وان في تقرير الجواب على الوجهين الاولين ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديها  
 والا لاستغنى عن غيره لاجتماع اجزائه نظريا والادراك وتس كما ذكره المحقق في بعض  
 اي بعض اجزائه بديهي كالمسائل الاول منها وبعضه في بعض اجزائه نظري كما في الاحكام  
 مستفاد وبعض النظرية من ان بعض البديهي بطريق بديهي فلا يلزم الدور ولا  
 التس **اما** تقرير الجواب على الوجه الثالث فان يقال ليس المنطق بجميع اجزائه نظريا  
 والادراك وتس في الكتاب النظريات لا بديها والا لاستغنى عن تعليمه وقد  
 قرر المعارضة بوجه اخر وهو ان يقال ليس المنطق لاحتياج اليه بجميع اجزائه بديها  
 لانه ليس كذلك بديها حتى يستغنى عن حصوله ولا نظريا حتى يحتاج الى كله ويحتاج  
 بان بعضه نظري لاحتياج اليه لاجزاء وبعضه بديهي لاحتياج لالكتاب النظري منه  
 قيل يمكن ان يجعل صغره ليس كذلك راجعا الى الفكر الذي في قوله بوجه من الخطأ في الفكر  
 بوجه ليس الفكر كله بديها والا لاستغنى عن تعلم المنطق لان تعلم المنطق ليس بمتب

راو انما في تعريفه  
 في تعريفه على انه علم  
 في تعريفه على انه علم











والنسبة الحكمية يكون التصديق نفس الحكم واستماع الحكم من جهة الاحوال  
**اجب** بان الذي ذكره المحقق ان التصديق مجموع التصور والحكم واما ان ذلك التصديق  
هو تصور الحكم على وجه النسبة الحكمية فغير معلوم من كلامه ولا من ذلك القول  
لاستماع من جعل هذه الامور **فان قيل** لا حاجة الى هذه التبيين بل يكفي ان يقول  
لان التصديق مجموع التصور والحكم **قلت** نعم لكنه يلزم في توضيح المراحم ويقتضيه الكلام  
فكانه قال ان لكل تصديق لابد فيه من التصديق وذلك التصور لتصور الحكم عليه  
**اما المقالات** **قلت** قبل هذا من هذا انه لا بد من كراهة فائدة ويرد عليه  
انه لو كان رائدا ههنا او جيبه المصير ان يقول ما المقالات ما ولها من غير  
ذكر المقالات ولا بد ايضا من العطف في الثانية وان لم تكن غير ذكر المقالات  
وقيل هو رائد فيما سبق وبه حكم المحقق في لانه لما فصل المصير هنا كون  
المقالات ثلثا على انه لم يعمد الى ان في التفصيل توضيح الجمل ويرد عليه  
ان الغرض ههنا بيان ترتيب حصول الكمالات على امور مرتبة بعد ما فيه  
اجالا اولها كما هو ذاك المصنفين اول تصانيفهم فلو لم يذكر فيه ثلثات  
ذلك الغرض في قول انه في الموضوعين وقع موقفا ما فيها سبق فلانه لبيان الحال  
فان المقام مما هو اما ههنا فلا بد من اعادة لما مضى فطول العهد الموت للدهو  
والعقبة وايداعا عادة صاحب المصنف عنوان فسام كن به حيث قال  
الفسر ان لثمن الكتاب في علمي الحق والبيان بعد ما ذكر في مطلع كتابه  
**لا يقال** في كون الاجمال على التفصيل **لانه يجب** بان التفصيل بالنسبة الى  
الزاهل ليس على الجمل **قول** على ما هو الحق **اما المقالة الاولى** في المفردات  
واعلم انه يقصد بمثل قولهم الباش كذا احمر ان خلاص ارادة الاول ان الباش  
ليس في الكذا والكذا ان كذا ليس الا في الباب وقد يقصد ان المعصوم بالكذا  
من كذا ليس الا كذا وليس كذا مقصودا بالذات من كذا وذلك لانه كما هو  
في ان المقصود به يميز كذا عن كذا ولا يميز به الا بمراتبه المحرر من قاطبة على قوله  
المقال الا في المفردات ان المقالات الاولى التي تخص في المفردات من مفردات  
بحث المفردات التي هي مركبات تفيد به وانما او غالبا على اختلاف فيه

في قوله  
فان المقام  
ما هو اما  
ههنا فلا  
بد من اعادة  
لما مضى  
فطول العهد  
الموت للدهو

م

على حقته في فيه لم يقصد الا قصي المطلب الاعلى على ما قيل فاجاب عنه المحقق  
بان هذه المقالات ثلثات من ثلثات لفظ المفردات لا يطبق على ما قيل لثلاثي والجمع  
اعني الواحد وعلى ما يقال المضاف فيقال ان المفردات ليس مضافا في على ما قيل المركب  
وسيا وعلى ما يقال الجملة فيقال ان المفردات ليس جملة والمراد ههنا المفردات  
فبدرج فيه التوقيفات والتوقيفة على تلك الامور فبذلك جعل في مقابلة القضايا  
فالمقالات المقالات الاولى في الامور التي ليست جملة وفيها ان في المقالات الاولى  
اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ **فان قيل** هذا الفن متوقف على معرفة  
الالفاظ لانه انما يكون بالافادة والاستفادة المتوقفين عليها وبعد تعليم ان  
العالم به يحصل مجهول شخص فلا بد له من الالفاظ وان اراد يحصل بنفسه  
اجاب بانه اليها بسبيل الامر عليه هذا الفن في تقديم حصوله عنده كحاج  
الى مجازات الالفاظ لانه انما كانت مسائل قانونية اخذوا ما حث  
الالفاظ على الوجه الحكمي فخص بلفظ دون لفظه يكون وحشية على الفن الكلية  
والاشياء كحاج عن غيرهما اذا دون بلفظ اخر لانه قد يكون بلفظ بلفظ  
واستعماله فيحصل المجملات بلفظ اخر وان كان لفظ المنطق في الالفاظ من  
جهة انها دالة على المعاني فيكونها احوال المعاني التي هي حيث يتالف  
عنها شيء فبعد علمها يحصل قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يميز عن غيره  
العلم شيء اخر والشيء الاول هو الدلالة التي يكون الدلالة ان كان لفظا فالدلالة  
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والقفور والاشياء والنص كدلالة  
الاشياء على المور والدلالة اللفظية من جهة كمال استقراء في ثلث اقسام الدلالة  
الوضعية كدلالة الارز على الجيوب الطاطخ والدلالة الطبيعية كدلالة الارز على  
الوجع فان طبع الالفاظ يقتضيه التدقيق بذلك اللفظ عند عرض المعاني والدلالة  
اللفظية كدلالة اللفظ المسموع من رداء الجدار على وجود الالفاظ وان كانت الدلالة  
الطبيعية والعقلية غير منضبطة مختلفة باختلاف الطبايع والافهام وكانت  
مع ذلك غرض الدلالة في الالفاظ في الالفاظ الدلالة الطبيعية والوضعية المنضبطة  
الشاملة لا يقصد اليه من المعاني وهي كون اللفظ بحيث متى اطبق فيهم معنا بعد تعليم

الارادة  
مع قول المصنف  
في المفردات







قد يكون الخرج على المعنى الموضح له بحال لم يترجم تصور المعنى الى الموضوع الذي تصور به  
 يترجم من ادراك المعنى او ادراك تصور من كانا او تصور بعض او متخالفين ولو قال يترجم من ادراك  
 المعنى او ادراك المعنى او الخرج والادراك من جهة من جهة اللفظ فلا يخفى ان حال قد يترجم من اللفظ  
 بمعنى خارج عن معناه الموضح له مع عدم لزوم المعنى منها كما يظهر من النسخة التي ذكرها  
 لان تلك المعنى مفهوم اللفظ والقرينة مما يستلزم فيها لزوم الخارج هو كونه يكون  
 الخرج على المعنى الموضح له بحال لم يترجم من تصور المعنى الخارج الى الخارج التصور حقيقة  
 فيه او لو كان شرط لا يحقق دلالة الالتزام بدونه لا يتحقق المشرط وادراك المشرط  
 كذلك لفظ المعنى على البصر بالالتزام لان المعنى عدم البصر عام من حيث هو لا نوعه وقرينة  
 القرب ان يكون بغير مع عدم الملائمة بل مع تحقق المعاصرة بينهما في الخارج **الاجمال**  
 لان ان دلالة المعنى على البصر بالالتزام او البصر جزء مفهوم المعنى والادالة على الجزء بانفسه  
 لا بالالتزام **نقول** للمضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة  
 داخلية في معنوية المضاف ايضا جاعلة واذا اخذ من حيث هو ادائية كانت الاضافة  
 خارجية عنه كما مضاف اليه مفهوم المعنى هو لعدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف  
 فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجا جاعلة لا مجموع لعدم البصر  
 حتى يكون البصر داخلية في المعنى والادالة التثنية شرع في بيان النسب بينهما بالزوم  
 وعدم ادائية كونه باعتبار معانيسه كل منهما مع الاخرين فقال المطابقة لا يستلزم  
 التضمن اي كمال اللفظ بالمطابقة لان التضمن يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لما لا يترادف  
 كما في الباطن مثل الوحدة واللفظ فانها تدل على مساها بالمطابقة والتضمن يكون  
 دلالة على الجزو وهو ان يكون في المركب وهذا يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان  
 الحق البسيط اذا كان لازما فمعنى هذا الالتزام التضمن اما استلزامها الالتزام  
 غير متضمن اي غير معلوم فان نفى التضمن لا يفي كونه مطلقا بل جزويا والمفهوم انه متضمن  
 وقال الحكم الصادر اني غير معلوم بغيره وقيل نظر لان الالتزام يتوقف على ان يكون  
 لكل ما يترجم من باللفظ التضمن كونه كذلك اعني وجود لازم ذهني لكل ما يترجم  
 يترجم من تصور حاشية مفهوم كل يجوز ان يكون من لادائية ليس لازم من  
 قبل اللفظ عليه مطابقة ولا التزام واذكر الامام في التخصيص المطابق يستلزم

قد يكون الخرج على المعنى الموضح له بحال لم يترجم تصور المعنى الى الموضوع الذي تصور به  
 يترجم من ادراك المعنى او ادراك تصور من كانا او تصور بعض او متخالفين ولو قال يترجم من ادراك  
 المعنى او ادراك المعنى او الخرج والادراك من جهة من جهة اللفظ فلا يخفى ان حال قد يترجم من اللفظ  
 بمعنى خارج عن معناه الموضح له مع عدم لزوم المعنى منها كما يظهر من النسخة التي ذكرها  
 لان تلك المعنى مفهوم اللفظ والقرينة مما يستلزم فيها لزوم الخارج هو كونه يكون  
 الخرج على المعنى الموضح له بحال لم يترجم من تصور المعنى الخارج الى الخارج التصور حقيقة  
 فيه او لو كان شرط لا يحقق دلالة الالتزام بدونه لا يتحقق المشرط وادراك المشرط  
 كذلك لفظ المعنى على البصر بالالتزام لان المعنى عدم البصر عام من حيث هو لا نوعه وقرينة  
 القرب ان يكون بغير مع عدم الملائمة بل مع تحقق المعاصرة بينهما في الخارج **الاجمال**  
 لان ان دلالة المعنى على البصر بالالتزام او البصر جزء مفهوم المعنى والادالة على الجزء بانفسه  
 لا بالالتزام **نقول** للمضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة  
 داخلية في معنوية المضاف ايضا جاعلة واذا اخذ من حيث هو ادائية كانت الاضافة  
 خارجية عنه كما مضاف اليه مفهوم المعنى هو لعدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف  
 فيكون الاضافة الى البصر داخلية في مفهوم المعنى ويكون البصر خارجا جاعلة لا مجموع لعدم البصر  
 حتى يكون البصر داخلية في المعنى والادالة التثنية شرع في بيان النسب بينهما بالزوم  
 وعدم ادائية كونه باعتبار معانيسه كل منهما مع الاخرين فقال المطابقة لا يستلزم  
 التضمن اي كمال اللفظ بالمطابقة لان التضمن يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لما لا يترادف  
 كما في الباطن مثل الوحدة واللفظ فانها تدل على مساها بالمطابقة والتضمن يكون  
 دلالة على الجزو وهو ان يكون في المركب وهذا يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان  
 الحق البسيط اذا كان لازما فمعنى هذا الالتزام التضمن اما استلزامها الالتزام  
 غير متضمن اي غير معلوم فان نفى التضمن لا يفي كونه مطلقا بل جزويا والمفهوم انه متضمن  
 وقال الحكم الصادر اني غير معلوم بغيره وقيل نظر لان الالتزام يتوقف على ان يكون  
 لكل ما يترجم من باللفظ التضمن كونه كذلك اعني وجود لازم ذهني لكل ما يترجم  
 يترجم من تصور حاشية مفهوم كل يجوز ان يكون من لادائية ليس لازم من  
 قبل اللفظ عليه مطابقة ولا التزام واذكر الامام في التخصيص المطابق يستلزم

يستلزم الالتزام لان لكل ما يترجم من باللفظ التضمن كونه كذلك اعني وجود لازم ذهني لكل ما يترجم  
 المزموم والاعنى لازم البين بالالتزام فاجاب عنه بقوله ما قيل ان تصور كل ما يترجم  
 يستلزم التصور شيئا واقوله انها ليست غير ما ترجم تصور الجواب انه ان ارد بقوله  
 واقوله انها ليست غير ما يترجم من باللفظ التضمن فمما ذكرنا انما يتصور شيئا ولا يخطر  
 ببالنا غير ذلك فليس غير وان ارد بقوله لازم من باللفظ التضمن فمما ذكرنا انما يتصور شيئا ولا يخطر  
 لان المعنى في الالتزام هو لازم البين باللفظ التضمن ومن هذا ان من يبان عدم بيقين استلزام  
 المطابقة الالتزام تبين عدم بيقين استلزام التضمن بالالتزام هذا ما ذكرناه في ما قبل هذه  
 العبارة لرفع الشك عنها وقيل انما يتصور بغير ضرورة وقرينة وبغير كون التسمية  
 المذكورة كونه خلاف الظاهر الاشارة بهذا القرب لو كان كالتسمية لك كان  
 على المعنى ان يقدم قوله من ذاتين او على ما اوردته من مذنب الامام او لا يتحقق في غيره  
 حيث يكون ما اوردته في صلبين او عوادة وقوله هذا مع هذا فهو مظهر لوجه التسمية لا ادائها  
 وتحقيق الكلام ان المعنى لا ادعى ان استلزام المطابقة الالتزام غير متضمن لعدم المشرط  
 فقد تبين ان استلزام التضمن الالتزام غير متضمن ايضا لهذا الدليل كمن يكون ثبوت عوادة  
 متوقفة على منع ما ينافي فيها او رد مذهب الامام ومنعه ثم لما ظهر من هذا المنع مع ما ذكر  
 في مقام السند عدم استلزام المطابقة والتضمن الالتزام التضمن بغيره ومن هذا تبين عدم  
 استلزام التضمن لاشترائها في دليل واحد وقصد التعادل فكانه قال مما ذكر في عدم  
 بيقين استلزام المطابقة الالتزام تبين عدم بيقين استلزام التضمن بالالتزام ومن هذا  
 المنع مع الاستدلال بعدم استلزام التضمن بالالتزام فلا يخفى ولكن هذه الدقيقة على ذكر  
 مثل ما ذكر المعنى في الجاهل من التضمن يستلزم الالتزام لان تصور ما يترجم من التضمن  
 يستلزم منها حركة جزو فيحقق الالتزام بالضرورة من تصور ما يترجم من التضمن  
 انها ما يترجم من التضمن والتركيب والالتكافؤ المطابقة ايضا مستلزمة للالتزام  
 واما ما ذكره في التضمن والالتزام فلان لوجود اللفظ المطابقة لوجودها بالضرورة ولا لوجودها  
 بدونها بالضرورة وهذا دعوى صادقة ودليها الخارج ما ذكره في طلب تحقيق في شرح المطالع  
 من انما يستلزم ان الموضوع وهو استلزام المطابقة واما ما ذكره في ان القوم من قوله  
 لا يخفى وجود التضمن من حيث هو تابع برون التضمن فغير نظر اما اوله فان لا مخرج لكس

واما التضمن والالتزام فلا يلزم بينهما لانها لا تتحقق الا في التضمن على  
 الاشارة الى ان التضمن لا يترجم من تصور التضمن وانما التضمن على التضمن



في جميع الاجزاء وكذلك الاول والآخر في بعض المواضع كما في الامداد والمكاشات  
**واما** في قولنا الكبرى ان قيلت بالحيث لم ينكر الوسط لان محمول الصغرى  
هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيداً بالحيث وان لم يقيد بها  
كانت جزئية لان التابع الاكبر يوجد بمتبوعه الخاص وعلى التقديرين  
لا اشراج **واما** في قولنا فلا نه لوصف ما ذكرنا مستلزماً لمطلق ايها لانها متبوعة المتبوع  
من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع ولما كان نظراً للمنطق في الالفاظ  
من جهة انها لا تلحق طرق الانتقال كان طرق الانتقال اما القول الشارح او  
الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد ان يحث على الالفاظ الدالة على طرق  
حتى يتبين ان اي مركب يدل على القول الشارح واي مركب يدل على القضية وعن  
الالفاظ المفردة الدالة على افراد القول الشارح والحجة فاحذ في تفكيك اللفظ  
الى المفرد والمركب **وقال** والدال المطلق بقية ان قصد بجزئية الدالة على جزئية  
معناه اي اعني به وقصد فهو المركب فلا بد ان يكون له جزئية اعني من الحقيقة والد  
والنقد يرى حتى يدخل فيه مثل ضرب يكون لجزئية دلالة على معنى ويكون  
ذلك المعنى جزئياً معاني به اللفظ ويكون دلالة جزئية معاني به مقصوده فيخرج  
عن حد المركب لا يكون له جزئية كون علماً او كون له جزئية ولا يدل على شيء كزبد او  
يكون له جزئية دال على معنى لكن لا على جزئية المعنى المقصود كونه علماً او كون له جزئية  
دال على جزئية المعنى المقصود كونه لا يكون دلالة عليه مقصودة كما في قولنا الدال على  
شخص الشان فانه يقصد بذلك المجرى ذلك الشخص من غير ان يقصد بكل من  
الحيوان الدال على مفهومه الاصل كرامى التجارة فان الرامى يقصد به الدلالة  
على ذات مرصد عنه الرامى كجارة يقصد بها الدلالة على الجسم المعينه  
**لا يقال** ان مركب غير موضوع معناه فلا يدل بالمطلق **لا نقول** المراد بالوضع  
في تعريف المطلق اعلم من وضع عين اللفظ عين المعنى ومن وضع اجزائه اجزائه **والا**  
اي وان لم يقصد بجزئية الدلالة على جزئية معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزئية او كان  
له جزئية ولم يدل على معنى او كان له جزئية دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزئياً المعنى المعنى  
من اللفظ او كان له جزئية دال على جزئية المعنى المعنى ولا يكون دلالة مقصوده فيخرج

لان كل واحد وسط وعلية الكبرى  
شدة الاشراج

لا بد ان يكون  
اللفظ

في قولنا  
اللفظ

في حد المفرد الالفاظ الاربع المذكورة قال قطب المحققين المراد بالقصد هو  
القصد الجازي على كونه لفظاً واللفظ هو قصد واحد بتركيبي فيكون  
زبد مركباً والحداد بالجزء هو الجزء المرتب في السمع ليحل في المفرد الكلية الدالة  
بما دلتها على الحدوث وبها يتبين على الزمان فان المادة والهيئة متبوعان معا وفيه  
**نحو** اما اولاً فلان ما ذكرناه غاية اذ لم يميز في جمع الحروف بآراء الاعداد كما في حساب  
الجبر والظا اربع **واما** في قولنا الهيئة ليست بمسبوغة بل ليست بجزئية اللفظ انما  
هي امر اعتباري وانما اعتبر في المقسم الدالة بالمطابقة ولم يطبقها كما اطلقها غيره  
لان القوة في تركيب اللفظ وافراد الدلالة بالمطابقة لما عرفت ان النظر في الالفاظ  
من جهة انها دال على طرق الانتقال طرق الانتقال اما القول الشارح او الحجة وقد ذكرنا  
انه يجب التفرع عن استعمال الالفاظ الجازية في القول الشارح ولا شك ان استعمال  
اللفظ في معناه المطلق بقية حقيقة وفي معناه التقني والاشراجي مجاز لان الحقيقة كمال  
اللفظ فما وضع له وانما كان استعمال اللفظ في غير ما وضع له ولذا تركوا استعمال اللفظ في  
المعنى التقني والاشراجي في التوقيفات وبما قرأنا يندفع ما قاله القائل ان هذا من غير  
لا فائدة في بعد الدلالة بالمطلق وما ذكرناه منها من الجوهري لان اعتبار اللفظ على الاشراج  
والانظار وان حصل على بعض اعتبار تركها كما في سائر الاكثار وهو امر مفرد  
ولما كان المفرد اعتباراً من حيث المفهوم ومن حيث الذات وكان التوقيف باعتبار المفهوم  
ومفهوم المركب وجودي مفهوم المفرد عددي والادام انما يعرف بمكانتها والمفهوم  
بجسديات وذات المفرد تقدم على ذات المركب طبعاً لانها جارية اليه فقدم المركب  
في التوقيف المفرد في التقيد فالمفرد ان لم يصح ان لا يخبر به وحقه في جارية عبر عنه  
بجود اللفظ من غير انقسام الى آخره في هذا الشكل الا اننا انما نقصد به كمال لفظ في خبرنا  
والواو في ضربوا والكاف في ضربك الباني على ان الالف مثلاً وان لم يخبر به  
عند الاتصال كمن يصح لان خبره بمفرد اخر اذا خبرها **لا يقال** في مثلاً ايضا ما يخبر  
وحده اذا خبر عن معناه بالظرفية **لا نقول** لفظ الظرفية معناه مطلق الظرفية  
بمفرد معنى في فانه ظرفية مخصوصة معبرة عن حصول تدوين الدار وعلى هذا معنى من  
والى غير ما في الالفاظ قد منها في القسمة على اثنين لانه اذا كان احد في الروية وشا وحده

وقد قالنا انما اعتبر في المقسم الدالة بالمطابقة ولم يطبقها كما اطلقها غيره  
لان القوة في تركيب اللفظ وافراد الدلالة بالمطابقة لما عرفت ان النظر في الالفاظ  
من جهة انها دال على طرق الانتقال طرق الانتقال اما القول الشارح او الحجة وقد ذكرنا  
انه يجب التفرع عن استعمال الالفاظ الجازية في القول الشارح ولا شك ان استعمال  
اللفظ في معناه المطلق بقية حقيقة وفي معناه التقني والاشراجي مجاز لان الحقيقة كمال  
اللفظ فما وضع له وانما كان استعمال اللفظ في غير ما وضع له ولذا تركوا استعمال اللفظ في  
المعنى التقني والاشراجي في التوقيفات وبما قرأنا يندفع ما قاله القائل ان هذا من غير  
لا فائدة في بعد الدلالة بالمطلق وما ذكرناه منها من الجوهري لان اعتبار اللفظ على الاشراج  
والانظار وان حصل على بعض اعتبار تركها كما في سائر الاكثار وهو امر مفرد  
ولما كان المفرد اعتباراً من حيث المفهوم ومن حيث الذات وكان التوقيف باعتبار المفهوم  
ومفهوم المركب وجودي مفهوم المفرد عددي والادام انما يعرف بمكانتها والمفهوم  
بجسديات وذات المفرد تقدم على ذات المركب طبعاً لانها جارية اليه فقدم المركب  
في التوقيف المفرد في التقيد فالمفرد ان لم يصح ان لا يخبر به وحقه في جارية عبر عنه  
بجود اللفظ من غير انقسام الى آخره في هذا الشكل الا اننا انما نقصد به كمال لفظ في خبرنا  
والواو في ضربوا والكاف في ضربك الباني على ان الالف مثلاً وان لم يخبر به  
عند الاتصال كمن يصح لان خبره بمفرد اخر اذا خبرها **لا يقال** في مثلاً ايضا ما يخبر  
وحده اذا خبر عن معناه بالظرفية **لا نقول** لفظ الظرفية معناه مطلق الظرفية  
بمفرد معنى في فانه ظرفية مخصوصة معبرة عن حصول تدوين الدار وعلى هذا معنى من  
والى غير ما في الالفاظ قد منها في القسمة على اثنين لانه اذا كان احد في الروية وشا وحده

ولا يميز من سماع اللفظ  
استعماله في الحقيقة

وكانه تقسيم







عنق على الزمان  
وحد

من ان لا يكون فيه زمان أصلا او كان فيه زمان لكن حصة ليست مستقلة بالذات  
عليه بل لا بد من مدخل فيها سواء كان مدلول الزمان في حده اما مطلقا كلفظ الزمان  
او مقيدا بنوع معين كالزمن والاسم الزمان مع شئ اخر فيقسم الى ان يكون زمانا  
احدا الزمنية الثلاثة كما سأل الافعال الى ان يكون كذلك كالبصوح والغبوق وكما تقدم  
والما خرا اذا وصف بها غير الزمان وهو الاسم في القسم على الكلمة لان وجودها  
بخلاف وجود الكلمة فانها وجودية والعدم بسوق الوجود في التصور واعلم ان علماء  
الفن اختلفوا في الافعال ان كانت في التقسيم اللفظي المفرد ان دل على معنى  
وزمان بصيغة فهو الكلمة والافعال ان دل على معنى تام بمعنى انه يصح ان يخبر به وحده عن  
شئ فهو الاسم والافعال اداة فقد ادرجها في الكلمة وسماها بكلمة وجودية لانهما  
على وجود اخبارها كما سماها وهذا هو الموافق لمصطلح النحاة ومن قال في التقسيم  
اللفظي المفرد ان لم يدل على معنى تام فهو اداة وان دل عليه فان دل على زمان ايضا  
فهو الكلمة والافعال الاسم فقد ادرجها في الازمنة وان كانت مما نزهة عن سائر  
الادوات بالدلالة على الزمان لان معانيها توافي معاني الادوات في عدم  
صلواتها الاخبار بها وحدها ولا يخفى بعد ذلك لان النحاة اتفقوا على ان الافعال الازمنية  
كلمات لا ادوات قال قطب المحققين لا بعد في كون الافعال ادوات حتى انهم في  
اول باب القضاء يذكروا ان الازمنة من الموضوع والمحمول اداة وقسموا الازمنة  
الى غير زمانية وهي لا يدل على زمان اقتضاه في قولك زيد هو قائم والى زمانية  
وهي تدل عليه كالحال في زيد كان قائما فدل ذلك على انهم عدوا الافعال  
الازمنية ادوات غاية ما في ذلك ان مصطلحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك  
غير لازم لان نظريهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ  
نقد وعندنا برهنتان الجنب الاولى انهم يطابقون الاصطلاحين قول ان تقوم وان ذكروا  
ان الازمنة من الادوات وقسموها الى غير زمانية كقولهم زيد كان قائما لانه لما اورد  
عندهم ان يقوم وكان كقوله فكون كل منهما الازمنة وقولهم ذلك فاقولوا انها قد يكون  
في قالب الاسم كقوله فكون في قالب الكلمة لان مرادهم ان هو هذا السبب  
بسمه بل من حيث صورته وكان هذا السبب بكلمة لعدم دلالة على الحدس

سواء كان مطلقا  
الافعال او مقيدا  
بمعنى

الافعال الازمنية  
ادوات

انهم في قولهم

عنق على الزمان  
وحد

اللفظ دلالة على عدم تلك الكلمات وهو الحق لا ريب فيه ولما خرج عن تقسيم  
المفرد بالتقسيم الى قسمين في تقسيمه بالنظر الى نفسه معناه فقال  
وح اما ان يكون معناه واحدا او اكثر ومعنى وحده ان يكون المعنى الذي قصد اللفظ  
ولستعمل هو فيه معناه واحدا حتى لو جرى فيه كثرة ولقد كان باعتبار الازمنة  
التي قصدت فيها ذلك المفهوم ومعنى كثرة ان يكون المفهوم المقصود من اللفظ مستندا  
استعماله في احد المعنيين غيره عند استعماله في المعنى الاخر فان كان الاول فان تخبر  
ذلك المعنى بحيث يمنع نفس تصور عن لشدة فيه سواء في عرف الحياة وجزئية حقيقيا  
في غير المبتدئين وذكر في المطالع المفرد ان كد معناه بان شئ هو مظهره على علمه والا  
مضمرة وبما ينبغي ان تكون في اسرار الاشارة ونظيرها موضوعات لكما الجزئية  
المستحصنة على التحقيق فان كنت مثلا موضع لكل ما طلب ذكره لوضع العام فان  
الواضع تعقل كل واحد من تلك المعاني ضمن مفهوم كلي وضع اللفظ بازاء كل واحد منها  
والفرق بينها وبين المشتركة انها موضوعات لمعان متعددة بوضع واحد والمشتك  
موضوع لها بوضع متعددة وما ذكره المحققين على اشتراكها من انها موضوعات للمعاني  
الكلمة مع اشتراكها ان استعمالها في جزئيات تلك المعاني فان كنت بمفهوم  
المعاني طلب المذكر كشيء ان لا يستعمل الا في المذكر كما طلب والا اى وان لم يخص  
ذلك المعنى بل المكن صفة على كثير من قسم متواطئة ان تستوت افراده الزمنية  
والخارجية فيه لا اولوية ولا اقدمية كالانسان والشمس المراد بالافراد الكهنية  
ما يكون انصافا بالمفهوم في الذهن وبالحارجية ما يكون كذلك في الخارج حقيقة  
كانت او مقدرة فلذا في تمام المناهضة افراد ذواته وخارجية وللمقول الثاني  
افراد ذواته فقط وللمعارض الحارجية افراد خارجية وللمعارض المناهضة  
كلها فلذلك افراد ذواته وخارجية وكذلك حقيقة الشئ فاما مثلا لان  
الافراد الذاتية والحارجية لم يذكر في لسانك والافراد الذاتية فقط ولا  
لسانك والافراد الحارجية فقط فجعل احد المعاني لسانك والافراد الحارجية  
والاخر لسانك والافراد الذاتية فقط فجعل المعاني لسانك والافراد الحارجية  
ليس كما ينبغي فليكن لاو شئ في خارج لا معنى لايها له في عتب راسك كما ينبغي

تقسيم الافعال الى قسمين  
احد مطلقا والآخر مقيدا  
بمعنى

الافعال الازمنية  
ادوات

موضوع



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلس

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام



او تجاوز لانه ان استعماله فيما وضع له كان حقيقة فيه ان استعماله في غير ما وضع له  
كان تجاوزا وشطر المجاز ان يكون بين ما وضع له وبين ما استعماله فيه نسبة  
فان كانت النسبة هي الاشتراك في معنى ما يستعمله او اللفظ او المسمى  
فقد نال استعماله ان اللفظ الموضوع بمعنى اذا لم يستعمل لايكون حصصه ولا مجازا  
وبهذا يقول من قال كل لفظ هو مجاز في معنى يكون حصصه في غيره وان اللفظ الموضوع  
لمعنى اذا لم يستعمل في غيره كان مجازا لا حقيقة له كما سجد بالنسبة  
الى الحيوان المفترس يسمى حقيقة عند استعماله فيه بالنسبة الى الرجل السجاء  
مجازا عند استعماله فيه وهذا التقسيم هو المشهور من جمهور  
بحث من جواهر **الاول** انه جعل الحقيقة مختصة بالنقل ولم يترك موضوعه  
الاول في استعماله بالنقل والعلم والمشتراك في احد معانيه لايكون  
تحقيقه **والثاني** في ترك الموضوع الاول للشرط في المنقول بل الغلبة  
في الموضوع الثاني في كافيته **والثالث** ان هذا الاقسام متداخلة فان  
المشتراك والمنقول والمشارك يكون حقيقة ومجازا وظا التقسيم يوجب  
ان كل منها معا بل حقيقة والمجاز والجواب عن الاول ان الحق يقال حصصه  
التي في معانيها المجاز وذلك البيان لا يستلزم اختصاصها بالنقل وعلم  
الترك وعدم تحقيقها في غير المبين **وعن الثاني** ان دعوى كفاية الغلبة  
في الموضوع الثاني لا يصح لانه لا بعد ان الاستعمال في غالب اذ لا يلزم  
من عدم الغلبة استعماله في الواقع بل لانه ثبت اصطلاحه بكونه  
استعماله في الموضوع الثاني في اقل من نسبة بالنسبة الى الموضوع الاول **عن**  
**الثالث** ان قيد الحقيقة مراد من تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار  
الا انه كثيرا ما يحدف من اللفظ الموضوعه والتقسيم المذكور مبني على تمايز الالهام  
بالحسب الاعبارات دون الحقيقة والذات وكما فرغ عن تعريف المفرد  
بالنظر الى نفسه شرع في تقسيمه بالنسبة الى مفرد اخر فقال وكل لفظ  
اي مفرد هو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له ان نواتها في المعنى بان تجد  
مضمونا بها كالبيت والاسد لان يتحد ايضا صدق عليه لا يلزم ان يكون

Handwritten signature or stamp.

والله اعلم  
بما  
كان  
الغرض  
الذي  
الطريق  
يخبر  
في  
الحمد  
والله  
اعلم  
بما  
كان

١٨  
ان يكون الالطوق الفاضل متراوفاً في اتحادها فها صدق عليه ليس كذلك  
بل هما متباينان ومباينان الى الاختلاف فيه سواء اتحد في الذات كما لا ين  
والالطوق او كما لا انسان والفرس والاسد في هذا التباين عدم صدق احد المتباينين  
على الاخر فجاز ان يصدق وان لا يصدق بخلاف التباين من المعاني الكلية فان  
شترط في ذلك قال في شرح القسط من التباين قد يكون من الذاتين كما لا ين  
والفرس من الذات والجزء كالان والالطوق وبين الذات والصفة كما لا ين  
والكاتب وبين الجزء والصفة كالان والالطوق والكاتب وبين الصفتين كالعالم والكاتب  
وبين الصفة وصفتها كالمتكلم والقصير وبين الذات وتجميع الذات والصفة  
كالتبعية والماهية ولما فرغ من بيان المفرد واقسامه شرع في المركب فقال اما المركب  
فانما هو وهو الذي يخلط سكوت عليه لرايحتاج في الاقادة الى اللفظ اخر ينظره  
السامع مثل احتياج الحكيم عليه الى المحكوم به وبالعكس سواء افاودة جديدة بقول  
زيد قائم او لا بقول السماء فوقنا فلما رجع ان يقال يلزم ان لا يكون ضرب زيد  
كله مالا ان الخي طب ينظر ان يبين المصروف يقال عمره والى غير ذلك من التبعات  
كالزمان المكان اما غيرهم ويسمى المركب ناقص ايضا وهو الذي لا يجمع السكوت  
عليه اي يحتاج في الاقادة الى اللفظ اخر ينظره السامع والنام ان احتمل للصدق  
والكذب فهو الجزء والقبضة والقول الجازم وهو المستفيع به في المطالب  
التصديقية المراد احتمالا بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الخارج بمعنى السامع  
اذ انظر الى مجرد انه اثبات شئ في شئ او قبضة عليه لم يمنع كونه مطابقا لتوافيق  
وكما لم يمنع كونه غير مطابق له فدخل فيه ما يكون صدقا لمحض كقول السماء  
فوقنا او كذا لمحض كقول اجتماع التقيضين محض في الخارج فان قيل  
توافق الجزاء جمال الصدق والكذب يستلزم الدور لالصدق مطابقة  
الجزء لتوافيق والكذب عدم مطابقة له اجاب لعل التفاضل في مال التفاضل  
عبارة عن مطابقة التوافيق والكذب عبارة عن عدمها ومعرفة هذا المعنى  
لا توقف على معرفة الجزاء حتى يكون تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب ورا  
اجاب لمحقق الشريفة بان الصدق عبارة عن مطابقة النسبة







وربما يجعل الاضافه في نفسها لتفصيل وهو النسخ في المطا التصوريه لان  
 الحدود والرسوم انما تكون من هذا القبيل واما غير تفصيلي وهو ما لا يكون  
 ان في قوله الاول الركب من اسم واداة نحو الرجل او من كونه واداة  
 نحو قد قام من قدام زيد واعلم ان المركب ان لم يسم حيزه وكل ما والمشهور  
 انه لا ينافي الاصل السمين واسمه وكانه قد اضمحلت بالنداء فانه كلام  
 مع انه موقوف على اسم واداة نحو يا زيدا واجبت بان النداء في تقدير  
 الكلمة ومعناه انا ادي زيدا او اوطا زيدا ولذلك نصب المشاوي للمضاف ورد  
 بانه لو كان كذلك لاحتل الصدق والكذب واجبت بان ذلك الخبر المبتغى  
 على اصله ما في الجمل ان الشئ فلان لفظ الخبر قد يكون الشئ كقول  
 اقسيت بالله واقسم بالله فان صيغتها اخبار لكنها لا يحتل ان الصدق والكذب  
 لكونها الشئ للقسمة لا اخبارا عنه ومن هذا القبيل صيغ العقود والطلاق  
 والعواق فان شيئا منها ليس باخبار فصيغ العقود مستتركة بين الاشياء  
 والاخبار مخبرين بربها الاخبار تحتمل الصدق والكذب حين اراد بها الاشياء  
 فلما وكذا القول في النداء والتقدير بالفعل في المعاني المفردة  
 قال العروة التفاز في الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تصد  
 باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل سميت مضمونا  
 فان كان اللفظ الذي باراه مفردا فهو مفرد والا فتركيبه فذلك يتبين في اطلاق  
 المعنى والمفهوم على الصورة الذميمة بحدود صحتها لان يقصد باللفظ والمفهوم  
 منه سواء وضع لها لفظا او لا والمناسب لهذا المقام هو الاول لان المعنى  
 باعتبار تصريف الافراد والتركيب بالفعل واما باعتبار ان في قوله تصريف  
 الانفرادية الافراد والتركيب كل مفهوم مفرد سواء كان حصلا عند العقل  
 بالذات او بواسطة الالات فهو جزئي حقيقة ان من نفس تصور بعينه مجرد تصور مفهوم  
 وفيه نحو حيث استند المنع الى تصور المفهوم مع ان المانع هو المفهوم من حيث  
 انها متصور لا متصور مفهوم وانما اتركب شيئا على ان مدار المنع هو التصور بسببه  
 بيان قاعده من وقوع الشبهة فيه ان في ذلك المفهوم باطل على كثيرين اياها كزبد

جمل من  
 جمل من  
 جمل من

بكونه فانه اذا حصل مفهومه عند العقل من منع العقل مجرد تصور من حيزه  
 على امور متعددة وكل ان لم يمنع نفس تصور من وقوع الشبهة  
 فيه بالمثل على كثيرين اياها قال في السائر لقسام الاول يمنع وجوده  
 في الخارج وان كان يحل في الكليات والتوهم المنع ان الثاني يمنع وجوده  
 في الخلق ولكنه لم يوجد كجمل ياقوت الثالث ما يوجد في الخارج لكنه  
 لا يتصور في العلم المتعدد كواجب الوجود الرابع ما يوجد متعدد لكنه  
 يتناسخ اعدادا كالحلقت الخامس ما يوجد متعدد الا بحدود افراد في عدد  
 كالانكاس وسيج انه على شدة اقسام سادس ان المنع زاد على التعريف  
 فبذلك سادس التصور والثاني النفس والكل منهما فائدة اما في لغة التصور  
 فهي انه لو لم يذكر ففهم ان سناد المنع باعتبار وجوده الى رجب في السنة  
 سائر الافعال الى رجب عليها وح دخل مفهوم الواجب في حد الخبر في لانه  
 باعتبار وجوده الى رجب مانع من وقوع الشبهة فيه فلما زاد ذكر التصور  
 غير ان المنع باعتبار وجوده الذميمة دون الى رجب اما فائدة النفس  
 فهي انه لو لم يذكرها لتوهم ان سناد المنع الى التصور هو ملحق به بان التوهم  
 مانع فلما زاد ذكر النفس علم ان سناد المنع اليه باعتبار استقلاله  
قال فطحت المحققين ان مناط الكليات هو صحتها اشتراك الكل من كثر من  
 بحسب العقل وامكان صدق مجرد مفهومه الرباعي لو كان امكان صدق  
 الكل على كثر من كثر الكليات الفرضية مثل امكان العام والاشياء ككلمة  
 اذ ليس شئ يمكن ان يصدق عليه ان كان العام والاشياء الاشياء لا تقول  
 اراد بالصدق تسميه هو الصدق في نفس الامر بل هو علم ما هو بحسب نفس الامر  
 او الفرض العقل فالتوهم في كليات الكل يمكن فرض صدق على كثيرين سواء كان  
 صادقا او لم يكن سواء فرض العقل صدق او لم يفرض الرباعي ان الامان مجرد الوهم  
 كافيا فلو فرض الجزئي صادقا على اشياء كما يفرض صدق الاشياء عليها فيكون  
 كليا بالفرض لا بقول فرض صدق كلياته على اشياء فرض يمنع وفرض صدق  
 الجزئي عليها فرض يمنع وانما يمنع فرضية عليها لا امتناع تصور الاشياء

منع  
 منع  
 منع

منع  
 منع  
 منع







لكن يكون كل منهما ذا الاعملى ما يدل على الاخر فبراهما في الحدود يحصل الدلالة  
 على كمال الملازمة واما الكلي والمقول على كثيرين فمذلولهما واحد فيكون احدهما زائدا  
 البتة واما كمال المقول على كثيرين زائدا الا ان الكلي اخص منه وجعل الاخر زائدا  
 اولى من جعل الملازمة لانه لو حذف المقول على كثيرين لاختل الكلام ولم يحسن  
 ترتيب قوت معصن الخلق على الكلي الا بغير تحريف ما لو حذف الكلي منه  
 يبقى الكلام على صحة ولان الكلي مشترك بين الكلي المنطقي والعقلي والطبيعي فغير  
 المشترك احق بالحفظ في التعريف **واجب** بان قوله المقول على واحد فربما يوجب  
 لمصلحة النوع وكمال تميزه عن الجنس لانه تعالى على واحد في جواب هو تحريف  
 وفي صورة المقول على كثيرين ايضا يميز عنه بامتناعه ان يكون الكثير من متعينات  
 بخلاف الجنس مستدعي لا حذف بل نقول تعريف النوع بالمقول على كثيرين  
 معصن الخلق في جواب هو غير جامع لان هذا الجنس محبة فيلزم خروج النوع  
 عن التعريف من حيث انه مقول على واحد فالنوع الصليط على النوع ما ذكره  
 المص **وقد** يجب ان يقال ان المحصول الكلي الموجود بالتعريف يبيح على ان هذا الفن  
 مقدم على الملازمة من حيث ان حوال الموجودات خاصة ورعاية لما هو مقصود  
 الاصل من الفن يخص النوع الموجود بالتعريف فالمراد بالمقول في التعريف هو  
 المقول بالفعل او حسب نفس الامر وخروج الانواع التي لا وجود لها في الخارج  
 اسلا عن تعريف لا يفره لانه لم يلزم خروجها عن مطلق النوع فلا يكون  
 ذكر الكلي مستدركا ولا ذكر المقول على واحد خشوا ان يراهم قال في اعتبار  
 المص النوع في قوله في جواب ما هو قسمته الى افعال بحسب شركه والخصوه  
 معا والى افعال بحسب الخصوه المحضة عند القوم لا يكون خروج عن  
 هذا الفن من حيث **الاول** ان لفظ الفن عام يشمل المواد كلها في تخصم  
 بالنوع الى رجبين في ذلك **والثاني** ان المقول في جواب ما هو حسب الخصوه  
 المحضة عند القوم لا يكون الا الحدود وقد جعل من اقسام النوع اجيب  
 عن الاول بانه ربما يخص ما ذكر في كتب الفن لبراع كما وقع في بحث الانفاظ  
 فخص النوع في مقام التعريف بالخارجي لان النوع ليس سببا بل هو المكتسب

هذا هو المقول على كثيرين  
 وهو الذي لا يفرق بين  
 النوع والجنس  
 بل هو الذي لا يفرق  
 بين النوع والجنس  
 بل هو الذي لا يفرق  
 بين النوع والجنس

الفصل الثاني

فثبت على ان الخارج ان كان كاشفاً مطلقاً الا ان قصده بالذات من  
 تدوينه بحسب الموجودات الى رتبة اذ لا كمال اعتبارها في معرفة غيرها ولو لا  
 الحاجة في معرفة احوالها الى معرفة الاعتبارات لما انفقت اليها وانما انفقت  
 اليها الحاجة اليها في معرفة الموجودات حتى قبل لولا الاعتبارات لتبطلت الحكمة  
 فلا خروج عن الفن بالنظر الى التخصيص **عن** الثاني بانه انما يكون خروجاً عن الفن  
 لو كان سبباً لما في الفن ولو كان سبباً لغيره لكان سبباً لغيره لكان سبباً لغيره لكان سبباً لغيره  
 المحضة مستلزماً من اعتبار السلف من الفن بل المقول بحسب الخصوه  
 المحضة بحسب الجواب الى رجبين فلا خروج عن الفن اذ في الفن كمالاً مشترك  
 اللفظ بين الاثنين كلفظ النوع والجنس وكيف تجد الاصل في خروجها عن الفن  
**وقد** تقرر ان لا مشاحة في اطلاق كل واحد ان يصطاح على ما ثبت **وقول**  
 فان في البيا والاول يعني ما يدل على كونه ما به شيء لا بد وان يكون مقولاً  
 في جواب ما هو المقول في جواب ما هو قسمته الى **الاول** المقول في جواب ما هو  
 بحسب الخصوه المطلقة وذلك ان المقول صريحاً بما حاله افراده كسائر  
 ما هو ولا يصح اذ جمع من غير فيه كالحال بالنسبة الى الحد ومثلاً اذ قيل  
 ما الارز فان الصالح الجواب هذا هو حده وهو الحيوان الساطع لوجع منه  
 ومن الغرض في هذا السؤال ليرجع ذلك جواباً عن **الثاني** المقول في جواب  
 ما هو بحسب السرك المطلقة وذلك ان المقول صريحاً بما حاله الجرح ولا يصح  
 جواباً حاله الافراد بسؤال ما هو كماله بالنسبة الى انواعه فانه اذا قيل  
 ما الارز والغرض في هذا السؤال ليرجع جواباً ما هو قولنا حيوان لو افرد احداهما  
 لم يصح ذلك جواباً لحد الذي سبق ذكره **الثالث** المقول في جواب  
 ما هو بحسب ما بالنسبة الى افراده فانه اذا قيل عن رجبين زيد فليس  
 ما زيد لا من زيد فانه سؤال عن شخص لا عن رجبين فيكون الجواب انسان  
 ولو جمع رجبين من غير ان يكون الجواب بهذا فاسم المقول في جواب ما هو بهذا  
 الثالث هو احد الكلتا المحسنة للنوع **ويرد** على ان نور والقسمة  
 هو الكلي المفرد لا مطلق الكلي مفردا كان او مركباً والمقسم بحسب ان يصدق











تمام مشترك بينهما وبين نوع آخر مما يربطها فلا بد وان لا يكون مشترك  
بين الماهية ونوع آخر أصلا او يكون مشتركاً ولا يكون تمام مشترك  
من بعضهما من تمام مشترك فحصل منها بعض من تمام مشترك  
وتمام مشترك ولا شك انها مفهومان كليان متغايران لكل  
مفهوم لذلك لا بد وان يكون بينهما احدهما في النسب الرابع  
وهنا يجب ان يكون ذلك البعض وبالله التام مشترك  
والا في ان لم يكن مساوياً تماماً للمشارك لكان ما يماثله  
وهو بطلان الكلام في الاخر اذ المحل في المحال ان يكون المحل على  
الشيء ما يماثله او حصته مطلقاً او من وجه وهو ايضا بطلان القسم  
كذلك يجوز وجوده بدون الاخص فيخرج وجود الكل عن تمام المشترك  
بدون خبره وهو محال او اعلم منه وهو ايضا بطلان لو كان اعلم منه  
لكان مشتركاً بين تمام مشترك بين الماهية وبين نوع آخر لا يكون  
تمام مشترك بالنسبة الى الماهية وذلك النوع لان المقدار خلافه  
بل بعضه اذ المقدار ان البعض ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر  
اصلاً فيكون بعضاً من تمام مشترك بينهما وهو غير تمام مشترك الاول اذ الكمال  
انه ليس موجوداً في ذلك النوع وح يعود التقسيم والتبديل الى الوجهة التي هي مشتركة  
الى غير الماهية والا لكانت الماهية مركبة من اجزاء متمايزة وذلك  
يستلزم امتناع تعديها بالكلية والكلام في الماهية التي يمكن تعديها بمركبة  
بل يستلزم الى ما ياب و به الى البعض تمام المشترك الذي ليس هو تمام مشترك  
فيكون ذلك البعض مساوياً فحصل مشترك فيكون مفصلاً للماهية لان غير  
الجنس عن جميع مغايراته يكون غير الماهية عن بعض مغايراتها ولا معنى لما  
بالفصل الا ما لا يكون تمام مشترك وبغير الماهية في الجملة والى هذا اشار  
بقوله كيف كان ان لم يكن الجنس مشتركاً اصلاً او يكون بعضاً من تمام  
المشارك مساوياً له غير الماهية عن مغايراتها في الجنس لكان الماهية  
جنساً في وجوده اذا لم يكن لها جنس وذلك لان الدليل لم يدل الا على انه

ان يكون تمام البرك  
موجودا في شخص العموم ولا يجوز

[illegible]



تسمية لما به في الجمل من عذر لانه على انه غير تابع لجميع المشاركات  
حتى يكون فصل في بيان او بعض المشاركات في الجنس حتى يلزم ان يكون  
كل في فصل في الجنس فكلما فصلها **الاقبال** الجنس في الجملة  
فلزم ان يكون فصل **لانا نقول** لانه عادة الجنس في الجملة  
بالفصل لا يكون تمام التسمية في الجملة كما عرفت انما هو  
والجنس المشترك **في** **فصل** لما به في الجنس الفصل اطلاق الناطق  
مثلا جزء ما به لانه مع انه ليس له نسبة مشتركة ولا فصل  
والا لكان في تركيب ما به من الجنس كذا في اللفظ **فصل** المقسم  
مقيده بالوحدة النوعية والجوهرية ان طعن من اجماع الجنس فلا يطعن في  
لجزء من المقسم **واجاب** قطب ان الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطلق  
الاجزاء وانما في تحقيق التسمية بانه كيف يكون الجنس السامي من تمام الاجزاء  
المفردة مع كونها مركبا وتدرج بان المثال فرد من الجنس او ما يكون تاما  
باعتبار كونه مستقلا ومن لفظ الجنس لا مطلقا والنا في تعيين المفرد والمركب  
لانه ما هو من الجنس والمثال ما يفرق من الجنس اللفظ الجنس والنا في التفصيل  
وبان البحث في انحصار الاجزاء المفردة في الجنس الفصل لا في انحصارها  
في الاجزاء المفردة واما الدفع بان هذا من جنس المسئلة في المسئلة فهو  
لا يفي الجواب **واسم** الى الفصل بانه كل على اللفظ وانما قال كل دون  
مقول كما في سائر الكليات لانهم ذكروا ان الفصل على جهة النوع من الجنس  
وكان ظنه ان يتوهم ان الفصل لا يخلو عن مقتضى كل على كل من الجنس  
لفظ الفصل اذ لانه لو هو ومن لم يثبت هذه الدقة قال كل دون قول  
للتفصيل لانه لا يخلو وانما قال على اللفظ لانه مقتضى الفصل التوهم  
والتفصيل الحقيقة في الفصل بعد في جواب **النا** هو الطائفة باني  
شيئا يخلو عن التسمية في الجملة عارضا **ركه** فيما صنف اللفظ اى سواء  
كان مميزا او غير مميز وفي جواب **النا** اعتبارا من اى شيء هو اعتبار  
الحقيقة ودان على طبقه اى شيء هو في عرضه اى باعتبار عرضه والاول الخارج

وبما ذكرنا في تقديره السؤال ارفع ما  
عدم كونه فصل غير ظاهر الا بالاعتبار  
لان الجوهر اللفظي يخص ما بالان  
وغيره من غيره في الجملة منه

بما ذكرنا في تقديره السؤال ارفع ما  
عدم كونه فصل غير ظاهر الا بالاعتبار  
لان الجوهر اللفظي يخص ما بالان  
وغيره من غيره في الجملة منه

والاول الخارج عنه المحرر بانه يتوهم انه متعلق بالداخل المحذوف اى اى  
شيء هو داخل في جوهره ولا يرد عليه قوله اى شيء هو في عرضه قال **النا** طائفة  
والكليات مشتركة في الكليات وقوله كل على الشيء في جواب اى شيء هو يخرج  
النوع والجنس والعرض العام لعدم قولنا الاول في هذا الجواب الثالث  
في الجواب **فصل** وقوله في جوهره يخرج اى صفة لانها لا يميز الشيء في جوهره  
بل في عرضه **فصل** عليه بانه في اى شيء في الجنس يميز في الجملة ولا فرق  
بين الجنس والعرض العام في التميز وعنده فلو كان الجنس مميزاتا كان العام  
العام ايضا يميز في كذا سبب كذا به ان يخرج العرض العام بقوله في  
جوهره كما يخرج الخاص **اول** في يلزم اعتبار العرض العام في جواب  
اى شيء وهو محزون بخلافه والحق ان الجنس من حيث هو جنس لا يميز له  
اصلا لان الشيء انما يكون جنس من حيث انه مشترك بين الشيء وغيره وهو  
بهذا الاعتبار محسوس ان يكون مقولا في جواب اى شيء هو وقد عرفت ان الطائفة  
باني شيء هو ما يملك ما يميز الشيء في الجملة عارضا **ركه** فيما صنف اللفظ اى  
**وعلم** ان قدما بالتطبيق جعلوا الفصل تميزا في المشاركات في الجنس  
حتى ان كل ما يكون فصل في جنس ان يكون له جنس مشترك في الوجود  
لافتقار الى التسمية بالفصل والافتراف التميز الفصل ايضا موجود في التميز  
عنه كحاج الى الفصل **النا** يتوهم ان السبب في السبب **النا** في الفصل  
بانه الكلي المقول على النوع في جواب اى شيء هو في ذاته من جنس براء  
عليه انهم يطلعون على ما به في الجنس الفصل احتمال ترك  
ما به من اقرن بيا وناها او امور شتى وبها فليس كل منها جنسا  
والفصل بهذا التعريف اذ لا يميز لها ولا ذلك عدل المقصود عنه الشيء  
في الاشارات وعرفه بانه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب اى شيء  
هو في جوهره وشبهه المتجاوز عن جوهره الفصل تميزا عن المشاركات  
في الجنس او في الوجود فعلى هذا التوهم كبت حقيقة تمايز الجنس العام الى المفرد  
او الفصل الاخير كذا مثل العلم التفاضل **ان** قال **النا** تحقيق السبب في بعض

والنا في تقديره السؤال ارفع ما  
عدم كونه فصل غير ظاهر الا بالاعتبار  
لان الجوهر اللفظي يخص ما بالان  
وغيره من غيره في الجملة منه

بما ذكرنا في تقديره السؤال ارفع ما  
عدم كونه فصل غير ظاهر الا بالاعتبار  
لان الجوهر اللفظي يخص ما بالان  
وغيره من غيره في الجملة منه







في كل حقيقة مركبة من الجوهر والفصل مع تحلف مدعاه عنه في تلك الصورة تبقى  
 هيئت فائدة ذكرت في التعليل وهي انه لا امتنع في سائر الجس  
 والفصل بين كمالها طوعا من شأنه فصل الان بالنبذة الى الحكم  
 والحيوان سس ثم بين الان والعقل الناطق والحيوان فصل واما  
 الثالث وهو العقل الذي يكون خارجا عن جبهة ما حركته من الخربات  
 ولتبيان الاول على ذكره بقوله فان امتنع الفكاك على الماهية المتأخوذة  
 من حيث هي مع عارض من العوارض فيسمى بالماهية اسم الماهية  
 وهو علم الماهية من حيث هي هي الماهية لشيء فهو الازم والاراي  
 وان لم يمنع الفكاك عنها فهو العوارض فان الازم قد يكون لازما للوجود  
الخارجي حقا او قدرا فقط كالسواد لشيء فانه لازم لوجوده وشي  
 او لوجود الذي فقط كالكلية لشيء فانه لازم لوجوده  
 الذي قد يكون لازما للماهية وهو ما يمنع الفكاك عن الماهية في شئ  
 من الوجودين في شئ من افراده الذمينة والخارجية كالزوجة لاربعة  
 فانه متى تحققت ما به لاربعة سواء تحققت في الذهن او في الخارج  
 امتنع الفكاك الزوجة عنها قال العلة التفار في الازم ان امتنع ان  
 الفكاك عن الماهية من حيث هي هي فلول لازم الوجود وانما قيد ما به  
 الالفكاك عن الماهية من حيث هي هي فلول لازم الازم الماهية والافلام  
 الماهية لازم الوجود ضرورة فهو الازم مطلقا اما من هو الازم  
 الذي يكون تصور مع تصور مرسوم كافي في خرم الذهن بالمرور  
 بينهما بمعنى انه لا توقف على وسط راي سواء توقف على حدس  
 او تجربة او قد ذلك او لم توقف قال كالحق الشريف لا بد في الجرم  
 من تصور النسبة قطعا فاما ان يقال المراد ان الصورة مع تصور مرسوم  
 وتصور النسبة بينهما كاف في الجرم واما ان يقال تصورهما يقضي تصور  
 النسبة والجرم معا وقد يقال انما لم يذكر النسبة لعدم اعتراف القدماء  
 بالنسبة فان النسبة من تدقيقات المناظرين ولا يشتهر رايها كالتقسام

الماهية  
 وتكون  
 تصور الازم  
 فكل تصور الازم  
 من حيث هي  
 هي الماهية  
 وهو علم الماهية  
 من حيث هي  
 هي الماهية  
 لشيء  
 فهو الازم  
 والاراي  
 وان لم يمنع  
 الفكاك عنها  
 فهو العوارض  
 فان الازم  
 قد يكون  
 لازما للوجود  
 الخارجي حقا  
 او قدرا فقط  
 كالسواد  
 لشيء  
 فانه لازم  
 لوجوده  
 وشي  
 او لوجود الذي  
 فقط كالكلية  
 لشيء  
 فانه لازم  
 لوجوده  
 الذي قد يكون  
 لازما للماهية  
 وهو ما يمنع  
 الفكاك عن  
 الماهية في شئ  
 من الوجودين  
 في شئ من  
 افراده  
 الذمينة  
 والخارجية  
 كالزوجة  
 لاربعة  
 فانه متى  
 تحققت ما به  
 لاربعة سواء  
 تحققت في  
 الذهن او في  
 الخارج  
 امتنع  
 الفكاك  
 الزوجة  
 عنها  
 قال العلة  
 التفار في  
 الازم ان  
 امتنع ان  
 الفكاك عن  
 الماهية من  
 حيث هي هي  
 فلول لازم  
 الوجود  
 وانما قيد  
 ما به  
 الالفكاك  
 عن  
 الماهية من  
 حيث هي هي  
 فلول لازم  
 الازم  
 الماهية  
 والافلام  
 الماهية لازم  
 الوجود  
 ضرورة  
 فهو الازم  
 مطلقا  
 اما من هو  
 الازم الذي  
 يكون  
 تصور مع  
 تصور  
 مرسوم  
 كافي في  
 خرم  
 الذهن  
 بالمرور  
 بينهما  
 بمعنى  
 انه لا  
 توقف  
 على  
 وسط  
 راي  
 سواء  
 توقف  
 على  
 حدس  
 او  
 تجربة  
 او  
 قد  
 ذلك  
 او  
 لم  
 توقف  
 قال  
 كالحق  
 الشريف  
 لا بد  
 في  
 الجرم  
 من  
 تصور  
 النسبة  
 قطعا  
 فاما  
 ان  
 يقال  
 المراد  
 ان  
 الصورة  
 مع  
 تصور  
 مرسوم  
 وتصور  
 النسبة  
 بينهما  
 كاف  
 في  
 الجرم  
 واما  
 ان  
 يقال  
 تصورهما  
 يقضي  
 تصور  
 النسبة  
 والجرم  
 معا  
 وقد  
 يقال  
 انما  
 لم  
 يذكر  
 النسبة  
 لعدم  
 اعتراف  
 القدماء  
 بالنسبة  
 فان  
 النسبة  
 من  
 تدقيقات  
 المناظرين  
 ولا  
 يشتهر  
 رايها  
 كالتقسام

اعلم  
 ان  
 الماهية  
 هي  
 العلم  
 بالماهية  
 من  
 حيث  
 هي  
 هي  
 الماهية  
 لشيء  
 فهو  
 الازم  
 والاراي  
 وان  
 لم  
 يمنع  
 الفكاك  
 عنها  
 فهو  
 العوارض  
 فان  
 الازم  
 قد  
 يكون  
 لازما  
 للوجود  
 الخارجي  
 حقا  
 او  
 قدرا  
 فقط  
 كالسواد  
 لشيء  
 فانه  
 لازم  
 لوجوده  
 وشي  
 او  
 لوجود  
 الذي  
 فقط  
 كالكلية  
 لشيء  
 فانه  
 لازم  
 لوجوده  
 الذي  
 قد  
 يكون  
 لازما  
 للماهية  
 وهو  
 ما  
 يمنع  
 الفكاك  
 عن  
 الماهية  
 في  
 شئ  
 من  
 الوجودين  
 في  
 شئ  
 من  
 افراده  
 الذمينة  
 والخارجية  
 كالزوجة  
 لاربعة  
 فانه  
 متى  
 تحققت  
 ما  
 به  
 لاربعة  
 سواء  
 تحققت  
 في  
 الذهن  
 او  
 في  
 الخارج  
 امتنع  
 الفكاك  
 الزوجة  
 عنها  
 قال  
 العلة  
 التفار  
 في  
 الازم  
 ان  
 امتنع  
 ان  
 الفكاك  
 عن  
 الماهية  
 من  
 حيث  
 هي  
 هي  
 فلول  
 لازم  
 الوجود  
 وانما  
 قيد  
 ما  
 به  
 الالفكاك  
 عن  
 الماهية  
 من  
 حيث  
 هي  
 هي  
 فلول  
 لازم  
 الازم  
 الماهية  
 والافلام  
 الماهية  
 لازم  
 الوجود  
 ضرورة  
 فهو  
 الازم  
 مطلقا  
 اما  
 من  
 هو  
 الازم  
 الذي  
 يكون  
 تصور  
 مع  
 تصور  
 مرسوم  
 كافي  
 في  
 خرم  
 الذهن  
 بالمرور  
 بينهما  
 بمعنى  
 انه  
 لا  
 توقف  
 على  
 وسط  
 راي  
 سواء  
 توقف  
 على  
 حدس  
 او  
 تجربة  
 او  
 قد  
 ذلك  
 او  
 لم  
 توقف  
 قال  
 كالحق  
 الشريف  
 لا  
 بد  
 في  
 الجرم  
 من  
 تصور  
 النسبة  
 قطعا  
 فاما  
 ان  
 يقال  
 المراد  
 ان  
 الصورة  
 مع  
 تصور  
 مرسوم  
 وتصور  
 النسبة  
 بينهما  
 كاف  
 في  
 الجرم  
 واما  
 ان  
 يقال  
 تصورهما  
 يقضي  
 تصور  
 النسبة  
 والجرم  
 معا  
 وقد  
 يقال  
 انما  
 لم  
 يذكر  
 النسبة  
 لعدم  
 اعتراف  
 القدماء  
 بالنسبة  
 فان  
 النسبة  
 من  
 تدقيقات  
 المناظرين  
 ولا  
 يشتهر  
 رايها  
 كالتقسام

المثلث مرسوم وتساوي زواياه لقائمين لازم  
 وتصور زواياه لقائمين مع تصور المثلث لا يكفي  
 في جزم الذهن بالمرور بينهما بل يحتاج الى الوسط وهو  
 تساوي زواياه الحادة والمنفرجة مثلا نقول المثلث  
 زواياه الثلث متساوية لقائمين لانها متساوية الحادة  
 والمنفرجة والحادة والمنفرجة متساوية للقائمين  
 فيكون المثلث زواياه الثلث متساوية للقائمين لا  
 متساوية المتساوي متساوي في اليمين

فثبت



زاوية

كما لا نقم كتب ومن الاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الاربعة  
 بمت ومن جزم مجرد تصورهما بان الاربعة متفقة بمت ومن اما  
 غير من هو الازم الذي يفرض من الذين بالمرور منها الى وسط وهو ما  
 يقتضي بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اعني ما يجعل تصور الماهية الذي هو  
 اسم ان الداطلة عليها لازم الاستدلال على بقاء شئ الشئ اذ فيه عنه  
 كما يقال العالم حادث لانه متغير كذا الزوايا لقائمين لثلاث قال  
 الوجه التفار في الام في القائمين متعلق بمت وفي المثلث تقدر اى  
 كانت الازم لثلاث قال بعض المحققين في القائمين لغت للزوايا  
 وقول لثلاث معمول لثلاث والزوايا متساوية متساوية عند كل واحد من الخطوط اذا  
 وقع خط مستقيم على مثلث بحيث يحد عن جنب زوايا فكل واحد منها  
 قائمة وبها فامكان هكذا واذا وقع بحيث حدت ثلثا مختلفين  
 في الصور والكبر فاحدهما الى الصورة الحادة والاخرى منفرجة هكذا  
 واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا وقد دل  
 البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلث التي في المثلث متساوية لقائمين  
 فثبت الزوايا لقائمين لازم غير من الماهية المثلث فلا بد منها من برهان  
 هندسي نقول كل مثلث اخرج احدا اضلاعه فزوايا خارجته زوايا  
 الخارجية متساوية لقائمين الداخلين وزوايا المثلث متساوية  
 لقائمين فيكون المثلث **ب ج** والاضلاع الخارج **ب ج** الى دول يخرج  
 من **ج ج ج** مواز **ب ج** كما ذكر الهندس في الحادة والثلثين  
 من المحالة الاولى حيث قال تربدان يخرج من نقطة مفروضة خط  
 موازيا لخط مفروض وزاوية **ج ج** متساوية لكونها متساويتين  
 وزاوية **ج ج** متساوية لكونها خارجة وداخلة كما ذكر  
 الهندس في التاسع والوتر من المحالة الاولى حيث قال اذا وقع  
 خط على خطين متوازيين فالتساويان من الزوايا الحادة متساويتان  
 وكذلك الخارجية ومقابلتها الداخلة والداخلتان من جهة معا والتان



لها ثنتين فان جميع زاوية **اج** والى رجة على الثلث مساوية لزاويتي  
**ا ب** التي اختلفت في زاوية **اج** ومع زاوية **ا ب** مساوية لثلاثين  
لما ذكر اقليدس في الثاني عشر من المقالة الاولى حيث قال اذا قام خطا  
على خط كيف كان حدث عن جنبه زاويتان اما قائمتان او متساويتان  
مع الخارجتين فاذن الثلث الداخلة كذلك وذلك اردناه وقد قال البين  
على اللازم الذي يلزم من تصور مرسومه وتصوره ويحصل الجرم بالزوم لثلاثين  
كضعف الواحد للاثنتين فانه يلزم من تصور للاثنتين تصور ضعف الواحد والجزم  
بكونه لا رفا للاثنتين قال المحقق الشافعي هذا هو اللازم الذي المعبر في الدلالة  
الاثرية وادعى ان الوجود لا يمكن ان يكون في الخارج وفي الذهن والوجود  
الخارجي هو الوجود الاصيل الذي هو مصدر الانوار ومظهر الاحكام والوجود  
الذهني هو الوجود الظلي الذي لا يكون كذلك كانت العوارض اللازمة  
اقسام لازم للوجود الخارجي بخصوصه ولازم للوجود الذهني بخصوصه لازم  
لماهية من حيث هي لا بخصوصية احد الوجودين فان لزوم شيء لشيء اما ان  
يكون بحسب الوجود الخارجي كالحديث للجسم ليس زوما خارجيا واما ان يكون  
بحسب الوجود الذهني لكون للاثنتين ضعف الواحد وليس زوما ذهني واما  
ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على غير ما ينبغي ان توجد باحد الوجودين  
متعلقة عن ذلك اللازم لانها وجدت كانت متعلقة به كازمنة للاربع  
وليس في اللازم لازم الماهية والمفع الاول علم لانه منبهي كان تصور المرسوم  
وحده كافيا في تصور اللازم والجزم بالزوم كان تصوره مع تصور اللازم  
كافي ضرورية ولا يمكن ان يكون الجزم بالزوم موقوف على كسب  
تصور اللازم واستحصاره بعد تصور المرسوم ولما خرج عن بيان اللازم  
واقسامه شرعا في بيان الوضو للمفارق فاعمال الوضو للمفارق اما سرع  
الزوال وهو قد يكون تسلسل الزوال بحركة الجرم ومنه الزوال الى الخاف  
وقد يكون تسلسل الزوال كالحال الى صفة من العشق واما بطي وهو الضبط  
قد يسيل زواله كالسبب والشباب قد يفسر كالماسه واعلم ان السبب

على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه

على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه

واعلم ان السبب كون الحيوان في زمان يكون حرارة الغزيرة ضعيفة  
والشباب كون الحيوان في زمان يكون حرارة الغزيرة مستعلة فان اريد  
بالحيوان ان السبب يكون بزل عنه السبب ايضا لبقاء البقاء بعد الموت وان  
اريد السبب بكونه حيوانا لا بزل لان معنى زوال الوصف ان بزل مع بقاء الموصوف  
والظا الاول فلهذا مثل السبب قد صرح مع ما حذر عن الشباب بل هو بهم  
انه استطراد كما ظن لعدم التنبه لزواله بما قرنا بغير ما قيل التمثيل السبب  
فالسبب فانه بزل بزل الوصف وروايل العارض لما يطلق على زواله مع بقاء  
الموصوف ولا حاجة الى ان يقال للذات السبب بمعنى الكهولة او انه كلف الصحة  
التمثيل زوال السبب عن الجفء على السبب في ذات كل مائة وعشرة سنة  
كما روى او ان الزوال قد يطلق على زوال الصفة مع زوال الذات قال  
قطب المحققين هذا التقسيم ليس بما صرح لان الوضو للمفارق ما لا يمنع انفكاكه  
عن شيء وما لا يمنع انفكاكه عن شيء لا يلزم ان يكون منفكاً حتى يحضر في سرع  
الاتفكاك او بطئه لجواز ان لا يمنع انفكاكه عن شيء ويدوم له واجاب عنه  
العلامة التفكاك بان الحال كذلك اذا كان المقسم بمعنى يمكن الاتفكاك  
على ما هو المعبر في تسمية الوضو للمفارق وليس كذلك بل المقسم هو المفارق  
بالمفعل فاستقام الكلام وفيه بحث لم يمتح الى لفظة لمفقتي التي بلا قرينة  
عليه فيل من ان المفارق بالقوة من قبل لازم الوجود فيكون هذا قرينة  
على ان يكون المقسم هو المفارق بالمفعل فقد نظر لانه قد تقرر واستمر عندهم  
تقسيم المفارق الى المفارق بالقوة والى المفارق بالمفعل فكيف يكون  
من قبل اللازم والتقسيم كما ذكره بقوله كل واحد من اللازم والمفارق  
اما خاصة او عرض عام لانه ان اخصص باوادة حصصه واحدة قبل  
المراد بالانحصار باوادة حصصه واحدة البتة لا افرادها في الجملة لا لجميع  
افرادها اذ يكفي في الخاصة ولا يجب البتة لاجتماعها الى القسم الى الخاصة  
الشاملة وبغير ذلك لانه لغيره بالانحصار المتفق عن جميع الاغيار  
لانها الخاصة المقابلة للعرض العام واما الخاصة بمنزلة المستلزم عن بعض الاغيار

على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه

على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه  
على ان السبب هو الذي لا يتوقف عليه











كذا قال المحقق بعد برهان هذه المسئلة وما استمر من مسائل  
 العلوم كليات لا يكون كليات الكثرة لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في  
 الخارج اي جزء عقلي وجزء الموجود موجودا ما بوجود غيره وجود الكلي او وجود  
 هو عين وجوده فانه يقع انه ان يريد ان يكون جزءا في الخارج في وان يريد ان  
 جزء مطلقا فالكبرى ممنوعة فوجه ان الوجود الواحد كلفا مأمور  
 متعددة والعامة لا يمنع التخصيص قال في البيان ولذلك يعني لكونه موجودا  
 في الخارج يطبق عليه اسم واحد واما الكليات الاخرى ان المنطق والعقل  
 ففي وجودها في الخارج خلاف قال في البيان والكليات المنطق لما كان نوعا من  
 الاضافات كان وجوده وجود الاضافات من قال بوجودها من منع خروج  
 والاطلاق اسمه وحده على المندرج تحت موصوفه واما الكليات العقلية فقد اختلفوا  
 في وجوده في الاعيان والماتيون منه قالوا انها يوجد في الذهن فقط  
 فان كل موجود في الاعيان موجود في شخص جزئي فيمتنع كونه مشتركا  
 فيه واوردوا على انفسهم بان الموجود في الذهن ايضا موجود في نفس  
 شخضية جزئية فيمتنع كونه مشتركا وايضا النفس الحسنة موجودة  
 في الاعيان والموجود فيها في الخارج موجود في الخارج والمطرفة طول  
 وخارج عن المنطق الكلي ماقت الكثرة وهو صورة الموجودة في المبدأ  
 الفاعل قبل وجود الجزئيات كما يكون في نفس النجار صورة السرير  
 مثلا قبل وجود جزئياته واما مع الكثرة وفيها وهو الكليات الموجودة في  
 ضروب نبات ولولاها لما اطلق اسمه وحده على شئ منها واما بعد الكثرة  
 وهو الذي يرد النفس عن الجزئيات وينزع عنها كثرات الشخصيات  
 فالحيوان بان يشترط شئ موجود وشرط لا شئ يمنع وجوده في الخارج  
 وفي الذهن ولما كانت موجودة بان شرط لا شئ يمنع وجوده في الخارج  
 لا شئ زعم بعض بان الاول يمنع الوجود في الخارج كما كان ولم يعلم بان  
 الكليات تمنع في الذهن ايضا فوجود الكليات الطبيعية في الاعيان مستغن  
 عن اثباته بالبرهان مع ذلك نقول في الحيوان من حيث هو هذا

وان

هو هذا الحيوان موجود في الخارج والحيوان ضروري وجزء الموجود موجود  
 في الحيوان من حيث هو لا بشرط شئ موجود في الخارج وتصوره لا يمنع من كونه  
 فقد وجد الكليات في الخارج ولولا ذلك لم يكن الكليات مع الكثرة ولا يمنع  
 الموجود لا يكون جزءا الموجود ولا يتبرع عنه لمبحث الثالث الكليات العقلية  
 يصدق كل واحد منها على شئ كسب لولا ان يصدق ان في الاقسام الاربع  
 فلا يرد ان الاشياء الاخرى لا يمكن ان تكون الا على ما لا يصدق ان على سبيل  
 اصلا في الخارج ولا في الذهن فان جعلنا بين لزم ان يكون بين  
 تقييدها بتباين جزئي وهو بطل وان لم يكن يتوقف تعريف المتباينين  
 متغايرين وهو ايضا بطل لا يقال فواحد الفرع عامة شاملة لجميع المفردات فخصته  
 او غير ذلك وجه التخصيص لا نقول لعدم القواعد انما يجب كسب الطرفة البشرية  
 وكسب الاعراض المطبوع في النفس لا غير كسب في الكليات النفسية بل في الكليات  
 الموجودة اصالة او صادقة في نفس الامر على شئ متغاير وذلك لانها  
 متساوية وان يصدق كل واحد منها على كل ما صدق عليه الاخر قال المحقق  
 الشريف المتبرع فيها يصدق كل واحد منها على جميع افراد الاخر ولا يلزم من  
 ذلك ان يصدق معا في زمان واحد فان لنا في المستيقظ متساويان  
 مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد فربما يقال التساوي انما هو بين النائم  
 في الجملة والنائم في حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم  
 يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه  
 في حال نومه انه نائم في الجملة قالوا وان يصدق كل منهما على جميع افراد  
 الاخر في زمان يصدق الاخر عليه كالان والباطل وقد يقال معنى التساوي  
 ان يصدق كل منهما بالفعل على ما صدق عليه الاخر سواء وجب ذلك  
 الصدق ولا فرق بين المساواة الى متباينين كليتين مطلقتين على متباينين المراد  
 بقولهم المتساويان متساويان في الصدق انه اذا صدق احدهما على  
 شئ في الجملة يصدق عليه الاخر في الجملة وبينهما عموم وخصوص مطلق ان يصدق  
 احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس اي لا يصدق الاخر على كل

ان بيان الخصائص في الاقسام الاربع

وعن الصدق البعدي  
 في عمومها ومن وجه



الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق

على كل ما صدق هو واما معنى قولهم يستلزم الاخص الاظم كالجوهر والاشياء  
فانما يستلزم اخص مطلقا والاخر اعم مطلقا وارجح العموم والخصوص المطلق  
الى موجب كماله مطلقا عامة واما لينة جزئية دائمة وبينهما عموم  
وخصوص من جهة ان صدق كل واحد منهما على بعض الصدق على الآخر  
ان دون البعض الآخر كالجوهر والاشياء وكل منهما اعم من الآخر من جهة وهو معنى  
ذلك الوجه كون كل منهما شاملا للآخر بغيره واخص منه من جهة وهو كونه  
مشتملا للآخر فلا بد من ظهور ثلث صورة الاجتماع الى صدقهما  
معاً وصورة الفرقان الى صدق هذا بدون ذلك وصدق ذلك بدون هذا  
فرجعه الى موجب جزئية مطلقا عامة وسالبتين جزئيتين مباينتين  
بناينا كمال ان لم يصدق شي منها على شي ما يصدق عليه الآخر سواء  
امكن بقاؤه قهراً او لا كالاشياء والفرد وارجح البانية الكلية  
الى سالتين كليتين **باب** البانية الجزئية خارجة عن الجهر لانا  
نقول في مندرجة تحت العموم من جهة او تحت التخصيص كماله الكلية  
فهي اخذت في الجهر واما اختصاصها بالكلية بغيره وهي البنية على بيان  
الاسماء الاربعة في الكليات في هذا الباب في تحت الموقوف فانه يوقف  
منه فائدة اشتراط التعريف بالمساوي في معنى التعريف بالبيان في الاعم  
والاظم فانه لو لم يكن السمة الاربعة من الكليات لم يكن لها البنية في النفي معنى **والمعلم**  
ان النسب الاربعة تتغير في الصدق بمعنى التحلل المستعمل في مجال الكتاب  
صادق على الاشياء التي تشمل كماله في الوجود والتحقق والبناء اذا  
اعتبرت في الوجود الى التحقيق في نفس الامر يكون معنى المساوية بين الشيئين  
ح ان يستلزم تحقق كل منهما تحقق الآخر وان كان بينهما تبان في كل حسب  
الصدق كالمعلم مع المعقول ومعنى العموم والخصوص مطلقا ان يستلزم تحقق  
احدهما تحقق الآخر من غير عكس كالبست مع الجدار ومعنى العموم والخصوص  
من جانب التحقيق احدهما عند تحقق الآخر من غير استلزام تحقق شي منهما تحقق الآخر  
كتحقق الاشياء عند تحقق الفرد من بين الكليات التي لا يمكن تحقق احدهما عند

في الجهر لانا  
في الجهر لانا  
في الجهر لانا

الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق

عند تحقق الآخر كوجود الشيء مع عدمه والنسب المعبرة بين القضايا بانها هي  
بحسب الوجود دون الصدق اذ لا يتصور حصول القضية باعلى شيء اذ استعمل  
فيها الصدق براديه التحقيق وليست على كلمة في مجال هذه القضية صادقة في  
نفس الامر الى تحقيق شيئا حتى اذا قلت كمالا صدق كل **ج** بالضرورة صدق  
كل **ج** وانما كان معناه كمالا تحقيق في نفس الامر معقول القضية الاولى تحقيق  
فيها معقول القضية الثانية وقد يستعمل الصدق في القضية باعلى شيء اخر اعني  
مطابقة حكمها للواقع وانما نفس الامر في نفس الشيء والاشياء ومعنى كون  
الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده وتحققه بموته  
متعلقا بغيره فافرض في كماله موضع مثل الازمنة بين علمي التمسك وجودها متحقق في  
حد ذاتها سواء وجد فافرض او لم يوجد أصلا سواء فرضنا او لم نفرضها قطعا  
ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا لكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر على كل  
ومن الذين يوجبون كمالا كان اعتقاد الكواكب كزوجية الخمسة فيكون موجودا  
في الذين لا يوافقون ذلك بسبب في هذا فرضنا وزوجية الاربعة موجودة  
فيها معا ومثلها سمي في هذا تحقيقا ولما بين السبب من المحسوس شيئا في بيانها  
بين تقيضها فقال تقيض المساء ومن مساويان بمعنى ان كل صدق عليه تقيض  
احد المتساويين يصدق عليه تقيض الآخر الا ان كان بعض الصدق عليه حده  
احد التقيضين لم يصدق عليه تقيض الآخر بل سمي في عدم صدق احدهما وتبر  
بدون الآخر وهذا معنى قولهم يصدق احدهما على كذب عليه الآخر فيصدق احده  
المساويين على كذب عليه الآخر مثل يجب ان يصدق كل الاشياء لا ما طق  
وكل لا ما طق الاشياء والاشياء كمالا بعض الاشياء ليس ما طق وهو يستلزم بعض  
الاشياء لا ما طق وهو وجوده في نظر لان المدعى موجب كلية وهو كون كل ما يصدق  
عليه تقيض احدهما مساويين يصدق عليه تقيض الآخر فاذا لم يصدق هذه العدة  
القضية لزم صدق تقيضها وهو كون ليس كل صدق عليه تقيض احدهما  
يصدق عليه تقيض الآخر وهو لا يستلزم صدق كون بعض ما يصدق عليه  
تقيض احدهما يصدق عليه عن الآخر لان السالبة المودولة اعم من الموجبة

الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق

في الجهر لانا  
في الجهر لانا  
في الجهر لانا

الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق  
الصدق على كل ما صدق



المحصل فلا يستلزمها والتقصير عن هذا النظر لظهور ان احدهما تغيير الدعوى  
 وذلك من وجوه اربعة وثانيها تغير الدليل وفيه وجوه ثلث من اراد الاطلاق على  
 تلك الوجوه فليراجع شرح المطالع فقط المحققين والتقصير الاكتم من شئ مطلقا  
فليس بعض الاخص مطلقا بمعنى ان كل اصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
وليس كل اصدق عليه بعض الاخص فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
الاخص على كل اصدق عليه بعض الاكتم من غير ان يكون له صورة  
جزئية من الدليل كما توهم وقال قطب فحقه جعل الدعوى جزئية من الدليل وهو مصادرة  
على المطال لان قول اصدق نقبض الاخص لا عين الدعوى هي مقتضى اخرى  
 مطلوبة وهي قول وكل ما كان كذلك فهو اخص فتكون الدعوى جزئية من الدليل  
 واورد المصنف على هذه القاعدة سؤالا فقدره ان يقال لو كان نقبض الاكتم اخص من  
 نقبض الاخص لم اجتمع التقيضين ويطرأ التلازم من كل على بطلان المذموم اما الملازمة  
 فيما من وجهين الاول ان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان التقيض  
 الاكتم اخص لزم صدق قولنا كل ما ليس بممكن لا يمكنه العام فهو ممكن الا كان  
 الخاص من غير ان يثبت صدقة وهي قولنا كل ما ليس بممكن لا يمكنه الخاص فهو ممكن  
 بالايمان العام لان التزم بممكن لا يمكنه الخاص فلو كانا واحدا ومنتج وكل واحد منهما  
 ممكن لا يمكنه العام فتقول كل ما ليس بممكن لا يمكنه العام فهو ممكن لا يمكنه الخاص  
 وكل ما ليس بممكن لا يمكنه الخاص فهو ممكن لا يمكنه العام فهو ممكن لا يمكنه الخاص  
 العام فهو ممكن لا يمكنه الخاص وانه اجتمع التقيضين الثاني ان لا يمكنه الا كان الخاص  
 اخص من الممكن لا يمكنه العام فلو كان نقبض الاكتم اخص من نقبض الاخص لزم  
 صدق قولنا كل ما ليس بممكن لا يمكنه العام فهو ممكن لا يمكنه الخاص وكل ممكن لا يمكنه  
 الخاص فهو ممكن لا يمكنه الخاص فتخرج كل ما ليس بممكن لا يمكنه العام فهو ممكن لا يمكنه الخاص  
 وانه اجتمع التقيضين واجاب عنه قطب المحققين انه ان اراد بقوله كل ما ليس  
 بممكن لا يمكنه الخاص فهو ما لا واجب او منتج موجبة سالبة الموضوع فلازم صدقتها  
 وان اراد موجبة معدولة للموضوع فلنا صدقتها لكن لا يتم الاستنتاج فان التقيض  
 الملازمة سالبة الطرفين فلا يتخذ الوسط اما الاول فهو ان كل اصدق عليه بعض الاكتم

ولو ان نقبض الاكتم اخص من نقبض الاخص  
 وهو وجه التقيضين

كل  
 ما ليس بممكن لا يمكنه الخاص فهو ما لا واجب او منتج موجبة سالبة الموضوع فلازم صدقتها

في

نقبض الاكتم فصدق عليه بعض الاخص فلا بد ان يكون اصدق عليه بعض الاكتم  
 الاخص على كل ما اصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 عليه نقبض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاكتم كما تقول اصدق على كل حيوان  
 لان ان والالكان بعض الحيوان ان نقبض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 واما الثاني فهو ان ليس كل ما اصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 اصدق ليس كل ما اصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 وتكون التقيضين على طرفي القدر اما ان يكون كل ما اصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 لم اصدق نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 عليه من الاخص وهو مني قوله وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل اصدق عليه بعض الاكتم  
 وهو على ان نقول لو صدق لصدق الاكتم على كل ما اصدق عليه بعض الاكتم فصدق عليه بعض الاكتم  
 التقيضان اللازم ببيان الملازمة ان نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 لذلك الاخص فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 كل نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 التقيضان فيكون المعنى ان نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 عن الاكتم ولا شئ من عن الاكتم نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 الاخص فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 اصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 الاخص فتجان من الاول ان نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 ليس يلزم من الصورة ولا ان يكون من الحيوان او يقول لو صدق كل اخص  
 الاخص فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم  
 الاكتم فلا شئ من عن الاكتم نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 الاخص فتصا بمفعول العموم والاكتم من شئ من وجهين من نقبضها بمفعول العموم  
 قال العموم التقيض اني لو قلنا الاكتم من شئ من وجهين من نقبضها بمفعول العموم كان هذا  
 حكما كذا فاذ قلنا ليس من نقبضها بمفعول العموم كان سببا للحكم الكلي فلا يفرق بين

بصدق نقبض الاكتم  
 ما يصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص فصدق عليه نقبض الاخص  
 اي اصدق الوجه الكلي التي  
 تافض السالبة الجزئية

والاخص فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم فصدق عليه نقبض الاكتم

كل ما ليس بممكن لا يمكنه الخاص فهو ما لا واجب او منتج موجبة سالبة الموضوع فلازم صدقتها







كل واحد من النقيضين بدون الآخر هو لمباينة الجزئية في المقدمات  
 المستدرك مدفع بان المباينة الجزئية اذا ثبت بين شيئين ضمن المباينة  
 الكلية فكل واحد في ضمن العموم من وجه حده لم يكن له نسبة سبها على احد هما  
 فلا بد من تحريم ما عرخصه كل واحد من وجهها حتى لو كانت بينهما وان لم  
 ان تعرفنا بين غير كل واحد من المفردات بعضها لا يفرق فاستمع لانتهاجك من البيان  
 فنقول اما المتباينة فيكون كل واحد منها مستلزما لبعض الآخر فان لم يكن مستلزما  
 كما امتد من كالاتي والاولى اطلق فانها متباينة في عين كل واحد منها مساو  
 لبعض الآخر وان لم يكن كذلك في كل واحد منها فخص بعض الآخر مطلقا كالان  
 والاشجار فانها متباينة وعين الان اخص من بعض الاشجار وهو الحيوان والاشجار  
 اخص من الان مطلقا واما المتساويان في عين كل واحد منها يابا بعض الآخر  
 كالان والناظر في عين كل واحد منها يابا بعض الآخر واما اللذان هما  
 عموم من وجه فغير كل واحد يوجد مع عين الآخر ومع بعضه فيلزم ان يكون من واحد  
 منها وبعض الآخر عموم الفضا من وجه محقق بينهما مع الآخر بدون الآخر واما اللذان  
 منها عموم مطلق فان عين الخاص وبعض العام مباينة واما عين العام  
 فانه علم الفضا من بعض الخاص مطلقا ان يستلزمه ايضا بعض الخاص كالاتي في العام  
 مع الامكان العام فان كل واحد من الامكان الخاص بعضه مستلزم الامكان  
 العام فانه اذا انتفى الامكان الخاص لم ضرورة احد الطرفين المستلزم للامكان العام  
 وان لم يستلزم تحقق عين العام مع بعض الخاص بدون غيره وكان بينهما عموم من وجه  
 كالان والحيوان فان بينهما عموم مطلقا ومن غير العام هو الحيوان وبعض الخاص  
 وهو الان عموم من وجه فيتأمل المحث الرابع الجزئي في بيان ان لا شيء من اللفظ على  
 المعنى المذكور في المفهوم الذي يمنع تصور من نوع الشك فيه المستلزم  
 الحقيق واما ان الكلم المحقق وهو لا يمنع تصور من نوع الشك فيه فذلك  
 يقال على كل اخص من الاعمال مطلقا كان او لم يكن عند صاحب الكشف  
 ولمع كالاتي بالنسبة الى الحيوان النسبة الى الاخص في مفهومه على ان المراد  
 العموم المطلق ليس شيئا اضافيا ويحاط به الكلم الاضافي واعلم ان تصور بين العموم

كل واحد من النقيضين بدون الآخر هو لمباينة الجزئية في المقدمات

بين العموم ان الكلم المفهوم واحد يحاط به الجزئي المحقق تعاطي لعدم الملكية في اعتبار  
 الجزئي الاضافي تعاطي التعاطي فيه بحيث لا يملكه الفاعل المسمى الذي يتحقق  
 بمجرد امكان فرض صدقه على كثير من اصنافه عليه في نفس الامر كما في الملكية  
 الوضعية مشتركة بين شيئين الامكان فان فراده المتوجه ليست جزئيات اضافية  
 لان المعنى لو لم يكن اخص من كل ما يندرج تحته بالافعال فيكون ذلك لا يتم صادق اليه  
 في نفس الامر لا ما يمكن فرض اذ اوجه تحته سواء كان يمكن ذلك لا ندرج او امتنع هذا  
 هو الكلم المضاف الجزئي الاضافي فلكل من بيان احدهما حصص والاضافي  
 وهذا هو الحق في طلب المحققين في تعريف الجزئي الاضافي نظرا الى الجزئي  
 الاضافي والكلم الاضافي متصا ببيان لان معنى الجزئي الاضافي في الحقيقة هو  
 الكل الاضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام علم  
 بالنسبة الى الخاص احد المتضامين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضام  
 الآخر والا كان يتعطل فكل تعقل لا موهبة ايضا لفظه لكل مناهي الا فرادى و  
 بالافراد ليس بجائزا لا وان يقال هو الاخص من شيء واجب العلم التقدير  
 بان ذكره نفس معناه من بين المعاني وانما على ان شيء يطلق بالنسبة الى غيره  
 معنى الخاص العام لا الوضعية الا لزم تعريف الشئ نفسه او ما يتوقف عليه  
 ايضا وهذا الخلل في الاول مع هذا القاعد ما اختاره بقوله فالاولى  
 فالمدكور اذا لم يكن يعرف فلا بأس بمراد لفظه الا علم فيه ولا لفظه الكل هو  
 اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الاول اي الجزئي الاضافي الحقيقي لان  
 جزئي حقيق فهو جزئي اصنافي بدون الحكم اما الاول فلا يدرج كل شخص  
 تحت ما يمتدح على شخصه التي يها صارا لشخصه شخصا كما  
 اذا جردنا زيدا عن شخصه بعيت لما يمتدح الا ان شئ وهو اعم فيكون  
 كل جزئي حقيق مندرجا تحت الاعم فيكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض  
 بوجهين الاول ان الشخص جزئي حقيق غير مندرج تحت ما يمتدح اذ ليس  
 ما يمتدح كلمة والامكان لشخصه اخص من نقل الكلام اليه بل هو امر  
 او يدور انما ان واجب الوجود شخص وليس ما يمتدح كلمة والافعال

والمعنى المذكور في المفهوم الذي يمنع تصور من نوع الشك فيه المستلزم  
 الحقيق واما ان الكلم المحقق وهو لا يمنع تصور من نوع الشك فيه فذلك  
 يقال على كل اخص من الاعمال مطلقا كان او لم يكن عند صاحب الكشف  
 ولمع كالاتي بالنسبة الى الحيوان النسبة الى الاخص في مفهومه على ان المراد  
 العموم المطلق ليس شيئا اضافيا ويحاط به الكلم الاضافي واعلم ان تصور بين العموم







والله اعلم بالصواب

و در بیان این امر که از آنجا که این کتاب در دسترس  
است و هر کس می تواند به آن دسترسی داشته باشد و

1947

1842

سید محمد تقی میرزا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مجلس











بغية الرأى والنسب لا يحد من نفسه **لا يقال** جاز ان يكون الشيء معلوما بما عارف  
**ولا يقال** انقول الشيء باحد الاعتبارات من غير ان يكون له تلك النسب باعتبار الامر فلا يقال  
 وكل من فيه فحين ان يكون الحرف غير المماثلة في لا يجوز ان يكون الحرف  
 اعلم منها لقصوره عن افادة التعريف واعلم ان في جواز كون الحرف  
 اعلم من حيث هو من المتعديين اليه في معنى محتمل لانه كما يكون التصور الوجه  
 اعلم كذلك فلا بد من بيان الطريق التي به في المنطق لانه جميع قوانين الاكساب  
 واما ما ذكر قطب المحققين في وجه جواز كون الحرف اعلم من التعريف فاما  
 تصور حصة الحرف واما امتيازها عن جميع اعدادها والاعلم لا يفتد بسا  
 ففهم نظرا لان المنفصلة المذكورة غير حاضرة لانه قد يكون الحرف المتميز عن بعض  
 الاغنياء ولا يجوز ان يكون الحرف احص من حيث تكونه اخص بمعنى ان الحرف  
 يجب ان يكون اخص في حال الاخص في حال وجوده في العقل اقل من وجود  
 الاعلم لوجوهين الاول ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاعلم من غير علم  
 انما ان شئ وطال الى صر ومعاذاته اكثر لان ما هو شرط ومعاذاته في  
 فهو شرط ومعاذاته اخص في ذكره وفيه نظر اما اوله فلان وجود الحاص  
 في العقل انما يستلزم وجوب الاعلم اذا كان ذاتا لا هو ليس لازم واما  
 ثانيا فلانه ان اريد ان شئ وطال الى صر ومعاذاته في العقل فاما يلزم ما ذكر  
 اذا كان الاعلم ذاتا وان اريد في الوجود فهذا لا يوجب كون الاخص اقل في  
 العقل حتى يكون اخص جواز ان يكون الحاص كغير الحضور في الذهن والعام  
 مما لا يخطى بالبال اصدا اذا كانا غير ذاتي فيلزم جواز كون الحرف اخص  
 من حيث هو من اما المنقذون فقد اثبتوا جوازها كما اثبتوا جواز كون  
 اعلم وفيه ان المنقذين لم يجر حوايجهم في التعريف الاخص كما صرحوا بتجوز  
 التعريف بالاعلم على افاده بعض ولا يجوز ان يكون الحرف جانيا لها لان نسبة  
 المباني الى المباني الامكنة الى غيره ونسبة المباني الاخر اليه في تعريف  
 اياه دون غيره بدون العكس من جهة بل مرجع ولان الاعلم والاخص في المصلي  
 للتعريف مع فريهما من شئ في المباني بالظن الاول لانه في غاية البعد

والمنقذون

بغية الرأى والنسب لا يحد من نفسه  
 لا يقال جاز ان يكون الشيء معلوما بما عارف  
 ولا يقال انقول الشيء باحد الاعتبارات من غير ان يكون له تلك النسب باعتبار الامر فلا يقال  
 وكل من فيه فحين ان يكون الحرف غير المماثلة في لا يجوز ان يكون الحرف  
 اعلم منها لقصوره عن افادة التعريف واعلم ان في جواز كون الحرف  
 اعلم من حيث هو من المتعديين اليه في معنى محتمل لانه كما يكون التصور الوجه  
 اعلم كذلك فلا بد من بيان الطريق التي به في المنطق لانه جميع قوانين الاكساب  
 واما ما ذكر قطب المحققين في وجه جواز كون الحرف اعلم من التعريف فاما  
 تصور حصة الحرف واما امتيازها عن جميع اعدادها والاعلم لا يفتد بسا  
 ففهم نظرا لان المنفصلة المذكورة غير حاضرة لانه قد يكون الحرف المتميز عن بعض  
 الاغنياء ولا يجوز ان يكون الحرف احص من حيث تكونه اخص بمعنى ان الحرف  
 يجب ان يكون اخص في حال الاخص في حال وجوده في العقل اقل من وجود  
 الاعلم لوجوهين الاول ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاعلم من غير علم  
 انما ان شئ وطال الى صر ومعاذاته اكثر لان ما هو شرط ومعاذاته في  
 فهو شرط ومعاذاته اخص في ذكره وفيه نظر اما اوله فلان وجود الحاص  
 في العقل انما يستلزم وجوب الاعلم اذا كان ذاتا لا هو ليس لازم واما  
 ثانيا فلانه ان اريد ان شئ وطال الى صر ومعاذاته في العقل فاما يلزم ما ذكر  
 اذا كان الاعلم ذاتا وان اريد في الوجود فهذا لا يوجب كون الاخص اقل في  
 العقل حتى يكون اخص جواز ان يكون الحاص كغير الحضور في الذهن والعام  
 مما لا يخطى بالبال اصدا اذا كانا غير ذاتي فيلزم جواز كون الحرف اخص  
 من حيث هو من اما المنقذون فقد اثبتوا جوازها كما اثبتوا جواز كون  
 اعلم وفيه ان المنقذين لم يجر حوايجهم في التعريف الاخص كما صرحوا بتجوز  
 التعريف بالاعلم على افاده بعض ولا يجوز ان يكون الحرف جانيا لها لان نسبة  
 المباني الى المباني الامكنة الى غيره ونسبة المباني الاخر اليه في تعريف  
 اياه دون غيره بدون العكس من جهة بل مرجع ولان الاعلم والاخص في المصلي  
 للتعريف مع فريهما من شئ في المباني بالظن الاول لانه في غاية البعد

بغية الرأى والنسب لا يحد من نفسه

في غاية البعد عنه ولذا لم يتوصل المصنف فيه ان المباني ربما يكون له نسبة  
 الى بعض مبانيها لا كلها يمكن تعريفه به كالعلة والمحل فانها امران مباينان  
 بينهما نسبة خاصة يعم ان يكون احدهما بعينه على لزم من لزمه ودون العلم  
 فليس من ذلك في التعريفات هو المعلوم مسا ولها هي للمماثلة في العموم  
 والخصوص قد عرفت ان مرجع المساواة الى موجبين كلتيهما فاحدهما ههنا قولنا  
 متى صدق الحرف كسره الرأى في صدق الحرف وثانيهما قولنا متى صدق الحرف  
 بفتح الرأى صدق الحرف قال انما حصل الاصغاء في الكلمة الاولى من المنع والاطراد  
 والثانية من معنى الجمع والافعال كسرتي انتهى اقول معنى المنع ان يكون الحرف عيش  
 لا يدخل فيه شئ من غير الحرف وهو لازمة للكلمة الاولى ومعنى الاطراد ان لا يترك في البيت  
 اعني في جدد الحرف وجد الحرف وهو عين كسرتي الاولى معنى الجمع ان يكون الحرف متساويا  
 لكل واحد من افراد الحرف بحيث لا يشذ منها فرد وهو لازم للكلمة الثانية  
 ومعنى الافعال كسرتي التلزام في الانتفاء اعني متى انقضى الحرف انتفى الحرف وهو لازم  
 للكلمة الثانية ويسمى الحرف جذا لانه في اللغة المنع وهذا المنع عن فرد في فرد  
 المماثلة ودخول غيرهما ما لا شئ له على جميع الذاتيات ان كان في شئ **فصل**  
**التعريف** قيل او باجر من متساوين او امور متساوية لانه لو تركت هبة من من  
 متساوين او امور متساوية كان تعريفها به ذلك جدا ما قلنا قال بعد قول  
 وان كان كسرتي الفصل التعريف باجر من متساوين او امور متساوية لانه  
 اولى احبب بالعلم في ذلك لان تركها من ذلك ليس بمحقق بل هو مني على  
 احتيا على استدلال على بطلانه ويسمى جذا لانه فعلا محفوه عن بعض الذاتيات  
 وهو كسرتي ان كان **فصل** التعريف اعم من هذا معنى على جواز التعريف  
 بالمفرد او بجملة التعريف وكما ان الجس النبوي كان التعريف النقض اذ هو  
 وارباب الوية والاصول يستعملون الحرف وكسرتي اما بعينه فبان هذا الحد  
 ان شئ على تمام الذاتيات فيقع الحرف في الخط بسبب الغلط على جذا لانه  
 ويسمى كسرتي لانه في غاية البعد عن شئ من المباني بالظن الاول لانه في غاية البعد  
 الجلال من حيث انه وضع وضع الجس القريب ثم قدما يخص المماثلة ان كانت

بغية الرأى والنسب لا يحد من نفسه  
 لا يقال جاز ان يكون الشيء معلوما بما عارف  
 ولا يقال انقول الشيء باحد الاعتبارات من غير ان يكون له تلك النسب باعتبار الامر فلا يقال  
 وكل من فيه فحين ان يكون الحرف غير المماثلة في لا يجوز ان يكون الحرف  
 اعلم منها لقصوره عن افادة التعريف واعلم ان في جواز كون الحرف  
 اعلم من حيث هو من المتعديين اليه في معنى محتمل لانه كما يكون التصور الوجه  
 اعلم كذلك فلا بد من بيان الطريق التي به في المنطق لانه جميع قوانين الاكساب  
 واما ما ذكر قطب المحققين في وجه جواز كون الحرف اعلم من التعريف فاما  
 تصور حصة الحرف واما امتيازها عن جميع اعدادها والاعلم لا يفتد بسا  
 ففهم نظرا لان المنفصلة المذكورة غير حاضرة لانه قد يكون الحرف المتميز عن بعض  
 الاغنياء ولا يجوز ان يكون الحرف احص من حيث تكونه اخص بمعنى ان الحرف  
 يجب ان يكون اخص في حال الاخص في حال وجوده في العقل اقل من وجود  
 الاعلم لوجوهين الاول ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاعلم من غير علم  
 انما ان شئ وطال الى صر ومعاذاته اكثر لان ما هو شرط ومعاذاته في  
 فهو شرط ومعاذاته اخص في ذكره وفيه نظر اما اوله فلان وجود الحاص  
 في العقل انما يستلزم وجوب الاعلم اذا كان ذاتا لا هو ليس لازم واما  
 ثانيا فلانه ان اريد ان شئ وطال الى صر ومعاذاته في العقل فاما يلزم ما ذكر  
 اذا كان الاعلم ذاتا وان اريد في الوجود فهذا لا يوجب كون الاخص اقل في  
 العقل حتى يكون اخص جواز ان يكون الحاص كغير الحضور في الذهن والعام  
 مما لا يخطى بالبال اصدا اذا كانا غير ذاتي فيلزم جواز كون الحرف اخص  
 من حيث هو من اما المنقذون فقد اثبتوا جوازها كما اثبتوا جواز كون  
 اعلم وفيه ان المنقذين لم يجر حوايجهم في التعريف الاخص كما صرحوا بتجوز  
 التعريف بالاعلم على افاده بعض ولا يجوز ان يكون الحرف جانيا لها لان نسبة  
 المباني الى المباني الامكنة الى غيره ونسبة المباني الاخر اليه في تعريف  
 اياه دون غيره بدون العكس من جهة بل مرجع ولان الاعلم والاخص في المصلي  
 للتعريف مع فريهما من شئ في المباني بالظن الاول لانه في غاية البعد



گوئی کہ محکمہ مال موجود نہ ہو  
 فان کو جو عرض نام  
 جیسا کہ فرمایا کہ انکے متوجہ  
 نہ ہو

الفضل

عنه  
اذ رخصي ان اكرم قوتيف من روم فان  
المفهوم يكون على الاستمرار وان كان جازم  
والحكمة تكون حسب النقص

مجلسه اول

والله اعلم  
ومعناه اللهم  
سقط قلبك مني

وذلك ما تصور اذ ان  
المرء لا يولد ضيقا فاقطعت  
بوجودها من جذورها  
بعد ذلك وبودها انقلب  
حدا حقيقيا كما اذا  
مقتضى ان لا يولد  
على اوجهه



المشابهة اتفاقا في الكيفية فالمتشابهة توفى على الكيفية بمرتبة اي يترك  
 توفى في ترتيب واحد او بترتيب وهو دور محرم كما يقال الاثنان زوج اول  
 ثم يقال الزوج هو المتكسر بمنسب ومن ثم يقال المتكسر ايمان هما الشئان  
 اللذان لا ينفصل ولا يبردا جدا على الراجح ثم يقال الشئان هما الاثنان في كل  
 واحد مما ذكر اذ في ما قبله فتعريف الشئ على ما يراه في الحقيقة والبرهان ردي  
 لانه لا يفي بالمط والتعريف لا يفي اذ في منه لكونه اوجد من الافادة منه  
 والتعريف بما يتوقف عليه بمرتبة اذ في منه لانه ليس له تقدم الشئ على غيره  
 بمرتبة في التعريف بما يتوقف عليه بمرتبة اذ في منه لانه ليس له تقدم  
 الشئ على غيره بمرتبة بذكر كل من جهة المعنى واما الخلل من جهة اللفظ فهو ما ذكر  
 بقوله ويجب ان يحتمل زعم استعمال اللفظ في غير ما نوت في الاستعمال  
 ولا ظاهرة الدلالة على المراد بالنسبة الى الشئ لكونه مقولاً للموضوع في الافادة  
 وكذا يجب ان يحتمل زعم استعمال اللفظ في غير ما نوت في الاستعمال  
 وبالجملة ما لا يكون فلا دالة على المراد بالنسبة الى السامع هذا هو الكلام  
 في التصور والحدود لفيض الكلام في الحركات ويتلوه الكلام في التصديقات  
**المقالة الثانية في القضايا والاحكام** اي الموضوعات  
 المذكورة في هذه المقالة انواع القضية واحوال القضايا بافهام عن احوالها بالاحكام  
 لانها مما يحكم بها وهي الحكم والنقيض والنقيض والنقيض واللازم له طيات وفيها  
 مقدمة ومقدمة فصول اما المقدمة فهي تعريف القضية واقسامها الاولى  
 قال الوجود المتعارف في المراد باقسامها الاولى والاقسام التي صلت باعتبار القضية  
 الاولى القضية وهي لا يكون المتصل والمنفصل منها فيكون ذكرهما بالشمع وقد يقال  
 المراد بالاقسام الاولى الالزام المعبر اولاً ولا شك ان المتصل والمنفصل  
 من هذا القبيل والمراد بالمقدمة ما يجب تقديمه على المعاصدا ما يتوقف معرفتها  
 عليها واما لا غائتها في معرفتها اما تعريف القضية فلا بد من تقديمه لتوقف تصور  
 موضوعات المسائل على لا غائتها في الموضوعات الثلاثة عليها ما تقدمت الاوليه  
 فلا بد كالتسمة له لانه بغيره ما هو الغرض من التعريف ويعين الاقسام الاولى التي

في تعريف القضية  
 في تعريف القضية  
 في تعريف القضية  
 في تعريف القضية

ارجع الى الامكان في التام

التي تخصها في محصل الثبوتية او النفيية الثبوتية بوجوب زيادة المكشوف  
 القضية فان القضية المحكية بوجوب مزيد المكشوف في زيادة المكشوف  
 القضية وموجب مزيد المكشوف في القضية انما هو لا ينفصل من الى المحكية والسطية  
 وبغير ان لا ينفصل من الاولى القضية ويراد فيها الجبر والقول الجازم والتصديق  
 وهي اطلاق ما رده على المفقولة واخرى على المقولية اما لا شك ان او بالحققة  
 والمجاز والاكس او الى ان المعبر هو القضية المعقولة واما المفقولة فانما هي بغير  
 له لا تلتزم على المعقولة فثبتت قضية ثبتت لان اسم المدلول الشئ بوجوب  
 القضية باجماعها الصدق والكذب واعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفات  
 لها في تعريفها للمعبر عن التعريف باعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفات  
 المتكلم حسب قول قول الحق ان يقال لانه صادق فيه وكذا في غيره من ان  
 تعريف الشئ كالقوله في من تعريفه كمال متعلق والمعبر احسن المذكور لظهور  
 نوجه لزوم الدور على التعريف المشهور لا شئها تعريف الصدق والكذب  
 اللذين هما صفات القضية بمطابقة الحق الواقع وعدم مطابقة له كخلاف اعتبار  
 صدق المتكلم في التعريف فانه الاخبار عن الشئ ما هو عليه به واعتبار كونه فيه  
 فانه الاخبار عن الشئ لا على ما هو به هذا ظهر ان قيل ان قوله لانه صادق فيه  
 لا حاجة اليه مما لا وجه له هكذا ان بعض المحققين يقول هذا انما يتم اذا كان المعبر  
 في قوله لانه راجع الى الحق او اما اذا كان راجعاً الى القول فلا ولا يقال ان الخاص  
 ذكر قوله لانه راجع الى ان المراد بالقضية القضية المفقولة حتى يجعل القياس  
 الشعري في القياس المطلق هذا والقول في المركب سواء كان مفقولة او مفقولة  
 في غير عباراتهم بانه ليس شئاً محمواً بانهما ليس شئاً لفظي حقيقة في الموضوع  
 مجاز في المفقولة والاكس ان ثبت بعض لان نظر النفس في الذات في المعقول حتى  
 يكون المفقولة قولاً بالعرض كما خرج به اساس القياس على المركب وكما انهم لم يذكروا  
 الجوه في تعريف القضية والقياس في شئوه على المركب فمن قال القول بزيادة  
 المركب كالحاجة لتسامح وزعم انهم انما يظنون في هذا الكتاب ان القول حقيقة في  
 في المفقولة كذا في المعقول على كمال القضية ومنه انهم اطلعوا على القول



بن القول والمركب خفي تحت ابن القول على مركب عليه علم انه لو كان الامر كما رغبوا في العلم  
 استعمال الجوزية في التعريف مع انه يكمل اخر ارضه كما عرفت في قوله يعلم ان القول  
 في تعريف القضية المفوظة على حدة في تعريف العقول بتقدير يعلم ان القول كلفه ويخرج الاشياء  
 طلبة كانت وغيرها والاقوال التي قصده وهي صحة القول انه لو قيل ان القول الصادق او الكاذب  
 لم يكن خطأ في عرف اللغة والكلام في قولهم ان القول لا يثبت الاثبات والاقوال الناقصة فانه  
 لو وقف القائل ان يدعى قائم او غلام او يدعى في الصدق والكذب لعلم ان الخطأ في اللغة هو  
 ان القضية حسنة ان كانت بطريقه في ما عين طريقها الحكم الحكم بل المعزوف بالفعل  
 او بالقوة قال فطلب المحققين ان يتخذوا الادلة على ارتباطها باحداهما بالآخر  
 بمعنى صورتهما في الحكم اعم انهما المادية بعضها على بعض لعدم الارتباط بينهما وهذا معنى الحكم  
 القضية المفوظة اما الحكم القضية المعقولة فتعقد في بعض المحققين انه حذف الحكم الرباط لاجراء  
 القضية وجعلها امرا واحدا بين النسبة والقضية في الطرفين والنسبة التي بين  
 كما مر في ورة غير مرتبة والايكون احسن مع ذلك فوردون الحكم الرباط قضية فثبت  
 منزلة المادة ونزل الحكم الرباط الذي هو القضية بالفعل لانه بمنزلة الصورة وليس له  
 في القضية مجرد الحكم عليه وبه كما هو كلام المحققين في هذا المقام وانما ذكر قوله بطريقه  
 ليوضح قول المعزوف ان القضية باعتبار ابطال حكمها الصورة تتحل في امور الطرفين والنسبة  
 فثبت على ان الحكم في الطرفين النظر في طرفيها وقد ثبت ايضا على ان هذا القسم  
 للقضية الاحدية والشروطية باعتبار الطرفين لها ثمة اعم اليها باعتبارها ذات  
 النسبة كقولنا ان يدعى غلام ان يدعى لم فاذا حذف هو اذ ان على الاى في نسبه اذ ان  
 على السمتين ان يدعى غلام وهو من ان شرطية ان لم يكن طريقها اليها لقولنا ان كانت النسبة  
 طلاقة فانها موجودة والعدد المازوج او فرد فاذا حذف لفظ ان العا والبدل على ان  
 ولفظ اما واو الال على الانفصال بين الشرطية والذاتية وجودهما فثبت في المعزوف  
 وكذا العدد زوج والعدد فرد قال بعض محققين ان طرفي الشرطية ليسوا بالاحدية والنسبة  
 التي بين وجه المتفصل لتوقف النعم والشرطية على فرض الحكم في طرفيها وكان الحكم هو  
 على أصل النسبة موقوف على انه لا يمكن النعم من طرفي الشرطية مع كون ذلك لا يمتنع على من  
 تفصيل ان النعم والاحدية فان الحكم حكمه في حالة حقيقة في كل خطه طرفية جازا فلا يمكن الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والتحقيق في هذه المسألة

[illegible]

10



فقط مع عدم الحكم بالتأني في الكذب السكت عنه وهكذا المانعة الخلو  
معنا نقول فقط ان كان هذا الاحد ما كان التعريف الحاصل تعريفاً  
للمعنى الاول ان لا قيداً كان الحاصل تعريفاً للمعنى الثاني وعلى ان تقدير  
بحر في تعريف المنفصل المانعة الخلو لجميع المانعة الخلو والاحد وقد  
يقال قوله فقط قيداً للحكم مع عدم الحكم بالتأني في سواء حكم بعدم التأني او سكت  
عن التأني في وجه تدريج حكمت قوله واحدها فقط بمعنى في الضيق فقط لجميع  
افراد كل معنى مانعة الخلو في الكذب فقط لجميع افراد كل معنى مانعة الخلو ويتم تعريف  
المفصلة التي يكون في الإشارة الى تعريف مانعة الخلو للمعنى الثاني او الحكم فيها  
بمقتضى ان يتحقق التأني في ما حكم فيها بالتأني بينهما فهي موجبة لقولنا اما ان  
يكون هذا العدد زوجاً او فرداً او قولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر او قولنا  
اما ان يكون هذا الشيء الشجر او الحجر او الحكم فيها بمقتضى التأني في حينها فهي سالبة  
لقولنا ليس ان يكون هذا الان حجة بما فهموه او كما يتأني او قولنا ليس  
اما ان يكون هذا الان حيواناً او اسود وقولنا ليس ان يكون هذا الان  
رومياً او زنجياً وتسمى موجبات الحقيقة المفصلة بهذا الصفة بطريق الخصم  
لتحقق معانيها فيها وتسمى سلبية ايها بما يجازي ثلثية اذ قولنا ليس زيد حمار  
فيه سلب المحل ولا حصل مع سلبية كذلك الباقى ان تسمى المفصلة بالشرطية  
الحقيقية لما فيها من ادوات الشرط كان اذا واما لها وتسمى المفصلة  
بها لما في النسبة من حيث كونها مركبتين من قضيتين من حيث انه من كل  
منهما وضع ورفع بشرط وضع ورفع فالتك اذ اقلت كلما كانت شرطية  
كان النهار موجوداً فاذا وضعت الشرطية لزم النهار موجوداً واذا رفعت  
النهار موجود لزم رفع الشرطية وكذلك في المفصلة اما هذا العدد زوج او فرد  
فاذا وضعت كذا لثمة فوج لزم رفعه فرداً واذا رفعت انه زوج لزم وضعه انه  
فرد قال في البيان ان الشرطية تنقسم الى تحليلية اما بمرتبة او بمراتب  
وكذلك سمي التحليلية فاولا جازما اذا الحكم فيها متعلقا بشرط او بسبب  
لانها كالجزء من شرطية والبسط التحليلية او سبب كل شيء لا يفعل

لا يعقل ولا يذو الاضافي الى ما يقابل من الالحاقية لانه لا يمكن ان يعقل من قول زيد  
ليس بكذا حيث لم يعقل قول زيد كاشبهه بكذا بالاحياء يعقل ودكر اولان  
السلب يزيد على الاحياء بحرف السلب فان قولنا زيد كاشبهه بكذا وازيد عليه  
ليس كاشبهه فان محبة كاشبهه من هذه الوجوه **نفسه** **الوجه** **الجد**  
قد عرفت ان المحبة بسط والبسط مقدم طبعاً ولذلك قدم المحبة على  
الشريطة ليوافق الموضوع الطبع وفيه اربعة محبت **المحبة** **الواجبة** **الواجبة**  
واقسامها المحبة التي تحقق باجرائها **فتمثل** **الربعة** **فان** **النسبة** **المحبة**  
الاضافية هي الحكم على شيء موضوعاً في المحبة لانه وضع حكم على شيء والحكم به  
بشيء محمول في المحبة كذا في كل موضع تراو الموضوع والحكم عليه تراو المحكوم به  
والحكم لا خفاء في كون الفاعل قال زيد حكوا عليه لاني كوال فعل محكوم به فلا  
حاجة لادراجها تحت الموضوع والمحمول الى ويل قال زيد زيد قال او ذوقول  
كما قلنا الحق السري في هذا المقام **والنسبة** **بينها** **بها** **يرتبط** **المحمول** **الموضوع** **بانه** **هو**  
هو البسوط هو ما لا يتصورنا الظرف في لم يتصور النسبة بينهما ما ذكرنا لم يكن يتصورنا  
الفظة في تلك النسبة بينهما غير كل واحد منهما وانما لم تعرض النسبة التي هي مورد  
الاحياء والسلب لانه راجع تحت النسبة التي بها يرتبط المحل الموضوع اعني الحكم وادرا  
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولهذا افتقر وافي الالفاظ على ثلثة لان  
الرابطه الدالة على الحكم دالة على تلك النسبة واذ حصل الحكم حصل الطرف الكو  
حكم على صفة الموضوعية والطرف الذي حكم صفة المحرثة وكل من ذات الموضوع  
وذا كانت المحل متقدمة على الحكم ولكن صفاً مما في الحكم كونه الجزء الاخر معار  
للفظية الزمان متقدمة عليها باذات قال **فرايين** **من** **قضا** **فبني** **من** **حق** **النسبة** **ان**  
يدل عليها بلفظ وفيه ثلث لان جعلها ان يدل عليها بدل سواء كان لفظي بنية او تركيبي  
او حركته من كونها بنية قائمة بالذات على الحكم عليه الدال على الحكم له الحق واول محراب  
مناسبة بنية من بدلوله اذ بدلوله حاله قائم على الحكم به واللفظ الدال لها ان  
على تلك النسبة وهو ان على النسبة الحكمية الضابطة بالانتماء والصور الدال عليها يسمى رابطته  
وكيف لا يعيد على الكسرة في زيد اسم كبر لانه رابطته ليست بلفظ الوفاة رابطته

از کوه چکاوک به سوی کوه البرز  
در میان کوه و دریا به سوی دریا

[illegible]



المصطفى الذي لا يخالج الاختلاف في الرابطة في يد هو قائم بل هو هو والربط في الاربعة  
 بل الصواب ان الدال على النسبة الرابطة مطلقا سواء كانت بين الموضوع والمحل او بين  
 المقدرة والتمسك يسمى رابطة لان الرابطة اعلم من هذه النسبة قال في البيان الرابطة لا حالة  
 من الادوات تكون قد تكون في ذلك الكثرة كما في قولنا زيد قائم وليس رابطة زمانا  
 لدلالة على الرمان قد يكون قال في النسبة كقولنا زيد قائم وليس رابطة  
 غير زمانية وفي الوية بسبب خصلة ما والافاق تختلف في استعمال الرابطة في اللغة  
 اليونانية بحيث كل قضية جديدة كانت او شريطة ان تذكر الرابطة زمانية واما في  
 اللغة العربية فانما كانت في انطباق المصطلحات كقولنا ان كانت الشمس طلعت  
 قالنا هو جود او كانت الشمس في قولنا زيد في الدار فيكون القضية اذن ثنائية وكقولنا  
 زيد كان منطلقا ويكون ثنائية والرابطة زمانية وكقولنا زيد منطلق فيكون الرابطة  
 غير زمانية وفي لغة الفرس يكون القضية ثنائية والرابطة اذ زمانية كقولنا زيد مريد  
 ودير مريد او غير زمانية ومع كون لفظ كقولنا زيد مريد مريد في قولنا زيد مريد  
 في قولنا كقولنا زيد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد  
 عند اهل العربية صير عاذا في زيد ولا دلالة على النسبة اصله من قولنا زيد مريد مريد  
 لنسبة الحكمية وانما بدلت على مجموع الية مقدمة فليس في المثال المذكور ان زيد مريد  
 يكون رابطة وان اردنا بسببه من غير العسل والعماد وهو لا يكون مثل زيد مريد مريد مريد  
 تقدير ان يكون مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد مريد  
 ان كان في قولنا زيد كان قائم وان دل على النسبة كقولنا زيد مريد مريد مريد مريد  
 دلالة على الحكم لا جمال الصدق الكذب بسبب ذلك فقد ظلمنا اخذ الرابطة في لغة العرب  
 ليس رابطة بل الرابطة عند اهل العرب من كذا الرفع من كذا كذا الاربعة لانها دالة على الحكم  
 وهو الاستناد واعلم ان القضية الحقيقية تقتضي الاول على الرابطة فمما ان يكون  
 مذكورة وتسمى القضية زمانية لانها على ثبوتها العاقل او تكون مخدوفة في بعض  
 الصفات وكذا يكون مخدوفة في النفس وانما تكون مخدوفة في اللفظ اعما وعلى  
 المحصول في النفس في تلك اللغة وهذا معنى قولنا قد خذف الرابطة في بعض  
 اللغات لشعور الذين بها ما وفيه اشارة الى ما يتوقف عليه الخذف لانه

ان الرابطة  
 والفعل  
 في بعض  
 اللغات

لانه احراز عن الخذف لشعور الذين بها ما وفيه اشارة الى ما يتوقف عليه الخذف لانه  
 كان ثنائية بحسب العقل لعدم استمالها الا على لفظين والتقدير ان باعتبار النسبة  
 التي هي في قولنا الرابطة فهي اى هذه النسبة ان كانت ثنائية فيكون الرابطة  
 الموضوع محمول القضية محسنة كقولنا الان حيوان الان حيوان لان محمول القضية  
 المحسنة هي التي بها تصان ان الموضوع محمول حيث ذكره في قولنا ان لم يكن في قولنا  
 الان في خصوصية المادة وان كانت ثنائية بمباها ان المحمول ليس محمول  
 في القضية سالمة كقولنا الان ليس محمول في القضية المحسنة هي التي بها تصان ان  
 يقال الموضوع ليس محمول حيث ذكره في قولنا ان لم يكن في قولنا الان ليس محمول  
 لخصوصية المادة فغيره في غير الموجه والى الكواذب في قولنا ان الحكم  
 في المحل على ما صدق عليه الموضوع في الجملة ان سوار كما صدق الموضوع عليه فمثل  
 ان الحكم في المحل على ما صدق عليه الموضوع او حال الحكم او بعد كقولنا ان كانت  
 متحرك فان ثباته ان كل ما صدق عليه الثابت يصدق عليه المتحرك سواء  
 كان حديق على قول الحكم او حال الحكم او بعد كقولنا ان كانت متحرك سواء  
 ما تم صحيح لان ما صدق عليه مستقط في الجملة يصدق عليه ثم لا يتحقق ان  
 الحكم في الجملة على ما صدق عليه الموضوع انما اذا قلنا كل **ب** فبناك  
 امر ان الاول مفهوم او حقيقة والثاني ما صدق عليه من الافراد فليس  
 معناه ان مفهوم مفهوم **ب** الا كما في لفظين مترادفين كان محمول في اللفظ  
 دون المحل بل معناه ان صدق **ب** فهو **ب** وانما نقل كل ما صدق عليه فهو  
 ما صدق عليه **ب** لان ما صدق عليه الموضوع هو عين صدق عليه محمول في الجملة  
 ما صدق عليه **ب** لكان ضروري لثبوت الموضوع ضرورة ثبوت الشيء نفسه فيلزم  
 ان يكون القضايا كذا ضرورة ولم نجد ثبوتها وليس كذلك هذا يدفع ما يقال  
 المحل لان ما ان يكون محمول الموضوع او غيره في كل الاول فلا يصدق المحل وان كان الكمال  
 يصح ان المحل الموضوع هو المحل لان المتعارفين لا يكونان احدهما الاخر والى لانه لا يترجم  
 يكون الشيء متغير برين بحسب مفهوم امتناع حصل على احدهما على الاخر وانما يترجم ان  
 كما متغير برين بالذات ما اذا كان ذاتا واحدة فلا يجوز ان يصدق على ذات

الكتاب

او تحقيق ما قيل  
 في بعض  
 اللغات  
 والفعل  
 في بعض  
 اللغات



۱۰۰

من

الكتابية و  
لما جرد الكتابية عرض فيها  
مفاتيح بيان الخصص والذات  
فقد جرد ان حال هو هو  
سبح

نسبت مخصوصه مخصوص موضوعها  
و شایسته يكون موضوعها مخصوصا  
مقتضا

و نقل لغة سور مختص بها كاللوار  
المذكورة اسوار اللغة العربية  
واما سور الفارسية فلها كتاب  
الكلبي في سبب الكلبي  
ولموجود في الخزنة رضى  
مقدار و عن كتابه في  
يزحى في كتابه في ابيان

قال الشيخ الامام ابن كمال بن محمد في تفسيره  
التفسير والاول قوله في تفسيره  
العربية فقط العمل القديم فامل  
فيكون ايضا سورة التذليل فامل

وهذان فسان قرآن سور باليس كل ليس بعض وبعض ليس لقولنا ليس  
كل حيوان انسان وهذا على سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التبعين  
فان كل ما يفهم تحسنت من اللغات ان الحكم على الكل او على البعض فهو سور  
كلام الاستفراق والاشارة في سياق النفي والكتوب في الاثبات ولفظ  
اشان او ثنت ونحو ذلك مما يفهم منه الكلبة او البعوضة هكذا قال العبدية  
التفاريق والفرق بين ليس كل وليس بعض وبعض ليس ان الاول يدل على المطلق  
على سبيل الحكم على الكل وبالاثر اعم على سبيل البعض والآخر ان الحكم على الفرق  
بينهما ان الحكم قد يستعمل لتسديد الحكم ولا يستعمل للايجاب اصلا اما الاول  
فقدان حرف السلب اذا دخل على شيء البعض ارتفع وزعم ارتفاعه عن كل  
وبعض اذا دخل على المسمى فلا وكان الحرف انما يعمل فيما بعد  
فلا يمكن للايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع وان لم يكن  
ان قد يستعمل للايجاب ولا يستعمل لتسديد الحكم اما الاول فلا حرف  
السلب اذا تفرع عن الموضوع فقد يكون هو مع ما بعده نحو لا يكون القضية  
موجبة عندولة واما الثاني فلا حرف السلب اذا تفرع عن الموضوع لا يرتفع  
الحكم الا عما تقدم وهو البعض فقط واعلم ان الشيخ صرح بان المراد بالسور  
ما يدل على كتمة الجزئيات دون الاجزاء ومن جهة ان يراد عن الموضوع بالكلية  
بالتحقيق هو الافراد وكثيرا ما شئت في انه كل الافراد او بعضها تحت  
الحاجة الى بيان ذلك بخلاف التحول في معنوم الشيء فلا يقبل الكلبة  
والجزئية بل ما داروده على الحكم فلا يكون مقتضى العدد فيما يراد عليه الجزئية  
لا تعدد فيه فان قرأت السور بالتحول او بالموضوع الجزئية فقد اخرجت  
القضية عن الوضع الطبيعي لشيء محرفة وان لم يبين فيها كتمة الافراد  
فان لم يصح لان تصديق كتمة وجه شئت بان لا يكون الحكم على ما صدق  
عليه معنوم الموضوع من الافراد بل على نفس الطبيعة وهذا ان كان  
**الاول** انه يتحقق قولنا الحيوان ان كان فانه لا يصح لان تصديق كتمة  
وقولنا الان جز وليس ان حيوانا وهو الذي عا بعض المحققين

الكل على ما ورد في الموضوع  
فلا الموضوع







او في بعضها وفي المهلة على ما عتبر حقيقة في خارج شعور الذهن  
 مطلقا وفي الطبيعة على ما عتبر حقيقة في شعور الذهن  
 لقولنا الان نوع او باعتبار من حيث هو هو قولنا الان  
 حيوانا طي وكان المراد بقول من قال ان موضوع المهلة هي الطبيعة  
 من حيث هي هي على زيادة شرط ان موضوعها الطبيعة باعتبار  
 حقيقة في نفس الامر مطلقا على زيادة قيد الكلية او البعوضة بخلاف  
 المحصورة وهي اي المهلة في قوة الجزئية اي تمازجها في الصدق  
 وقال قطب حقيقين بمعنى انها متساوية في فائدة صدق المهلة  
 صدق الجزئية وبالعكس فانه تسامح جعل الدعوى في الدليل  
 لانه لا معنى لتكاديم الا ذلك لانه متى صدق الان في خبر صدق  
 بعض الان في خبر وبالعكس اي متى صدق بعض الان في خبر  
 صدق الان في خبر وتعمل ان يكون جواب الجزئية في قوة المهلة  
 اي تمازج الجزئية المهلة فيكون قوله بالعكس عطف على الدعوى فيكون  
 الدعوى كرك دليل لظهوره مما ذكر في الوطائف هي هي المهلة في قوة  
 الصحة لانه لا يتحقق الا على الواحد وقال شارح سبينا  
 انا لا يتحقق الا على الواحد لكن لا يلزم منه ان يكون المهلة في قوة  
 الشخصية لان مفهوم من خصه او بمعنى من المهلة في قوة  
 معين فكيف يكون المهلة في قوة الشخصية في قوله هو الواجب  
 في الكلام ثم قد هو الواجب ان كان قال بعض المحققين عطف الصدق  
 التقى بهذا الحكم بما الى وجه اعتبار المهلة مع ان المعنى في  
 العلوم المخصوصة الاربع وتسمى اربعة ما بين الطبيعة والنظم فيقول  
 من ان الطبيعة مدرجة تحت المهلة وتكون في العدد واحد من  
 القسمة السابعة الى الرابعة للنظم القوي المهلة في كل سبيل  
 عشر وظهر المصنف فيها فيما هو واما لا ينقص شي منها باعتبار  
 المهلة وقية انه لا ينظم بعد لا تنقص ما لا ينقص في الاخصر

يعتبر كون  
 حصة

هذا اليك بالمهلة وبين ان الشخصية ايضا في قوة المهلة بمعنى انها متساوية  
 مثلا زمكان اذ كل مهلة تستلزم صدق الحكم على شخص من الحكم  
 على شخص معين يستلزم صدق مهلة وتساوية ان يجب تحقيق الحرات  
 لا خصها بل تشمل المهلة ايضا فلا حاجة لخصتها بالخصوات انتهى  
**المبحث الثاني في تحقيق المخصوصات الاربع** واعلم ان القوم المعتبرين  
 القضية بالمعينة في بيان الاحكام مثلا توجه اختصاصها بها  
 بل عبروا عن الموضوع **بج** وعن المحمول **بب** لا خصها فاذ قلت  
 كل **ب** فهناك مفهوم **بج** واد صدق عليه **بب** والى يسمى  
 ذات الموضوع والاول صنف الموضوع وعنوانه وان لم يكن المخصص  
 وصنفه ثم ان ذات الموضوع وعنوانه قد يجد ان قولنا كل الان حيوان  
 وقد يتغير ان قولنا كل كاتب حيوان عند تغييرها قد يردوم وصف  
 الموضوع بدوام ذاته كقولنا كل طي حيوان ذات الموضوع في هذا  
 المثال هو الان وعنوانه هو الطي وانه دائم بدوام ذاته وقد لا  
 يردوم كالاغراض المماثلة كقولنا كل كاتب حيوان والمراد **بج** كما صدق  
 عليه من الجزئيات السبعة ان كان **بج** نوعا او فصلا او خاصية  
 والجزئيات الشخصية والنوعية ان كان **بج** جنسا او فصلا  
 او عرضا عاما والمراد **بب** مفهومه فكيف يكون يصدق على ذات الموضوع  
 الكلي صدق الجزئي فلا يصدق قولنا بعض النوع انسان ثم ان الالفاظ  
 الافراد بعنوان عنوان اي بوصف **بج** وعنوانه فالمعنى عند الفاعل  
 فيه امكان القضا في نفس الامر لا مجرد الفرض عند الشيخ بالفعل والاول  
 اعم والى اقر الى القوة والوقت فاما يمكن ان يكون كاتبا لا يعال  
 كاتبا لم يكن بالفعل كاتبا لكي لا يفي به لونه كاتبا بالفعل في الحال او دائما  
 بل في وقت ما سواء كان في الوقت ما فيها او حالا او مستقبلا  
 وكان بثبوت بالضرورة او لا بالضرورة او بالضرورة او لا بالضرورة ثم  
 القضية المتعارفة تفتقر مارة بحسب الحقيقة وليس حقيقية

فمن خصه بالكل يعني مفهومه المسماة  
 والاعراض خصه بالخاصة بغيره







كذلك لان الفرق بينهما ليس الا باعتبار الوجود الخارجي في الحقيقة  
 اعم من المحقق والمقدر وحصره في الخارج على المحقق وقد تفرقت القضية  
 الغير المعينة المتعارفة بحسب الذهن القيا وهي التي موضوعها متشعب او  
 محدود لم يتغير وجوده بل اخذ مجموعها من قيا للوجود كقولك ان كل  
 ما متشعب في كل ما فرضه العقل شئ بكونه صدق عليه في الذهن انه  
 متشعب في الخارج والشئ اعين بقضية متشعبا واحدا منطقيا على  
 الجميع وهو ان معنى كل شئ بكونه ما وجد في الذهن او في الخارج  
 محققا او مقدر او فرضه العقل في الفعل فهو الفرق بين  
 الاعيان من ظاهرها وبين ان بينها عموما وخصوصا من وجه الا انه  
 لم يذكره بل التفتي بيان تحقيق كل منهما بدون الآخر لان النسب  
 على وجه نسبي انما هي بحسب الصدق وهي التي بينهما لا بحسب  
 مفهومها ومفهومها ما متباينان اما النسبة من افراد القضايا  
 فهي بحسب التحقيق كما عرفت فيما سبق وهي عائدة الى الحكم القضية فاذا

ارجو ان  
 والحق  
 قد

